محافظ بغداد :عملنا الخدمي تضامني مع الأمانة ونسعى لتوسيع الجوانب الجمالية والترفيهية في العاصمة

7-6

مقارنة وتحليل وتعشيق التجربة الالمانيةمع مرتسمات لخلق اقتصاد عراقي بعد التغيير

11-10

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1685)السنة السابعة -الثلاثاء (29) كانون الاول 2009

عجز موازنة 2010 يبلغ 21 تريليون دينار

اليابان تعلن أكبر ميزانية بقيمة تريليون دولار

ما أسباب ارتفاع أسعار تذاكر الطائرات القادمة الى العراق والمغادرة منه؟

3

استراتيجية تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

12

تراجع تداول قطاعات التأمين والاستثمار والزراعة وارتفاع الفنادق والمصارف

14

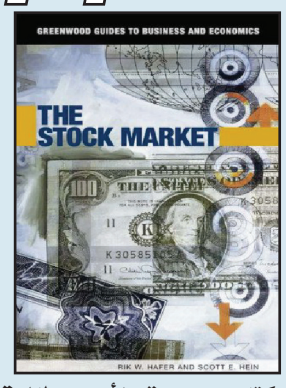

كتاب.. سوق الأسهم المالية
الجزء الثاني عشر

الاقتصادي | العدد (1685) السنة السابعة - الثلاثاء (29) كانون الاول 2009

برلمانية: عجز موازنة 2010 يبلغ 21 تريليون دينار

■ بغداد / وكالات

ذكرت رئيسة اللجنة المالية في مجلس النواب ألاء السعدون ان العجز الحالي في ميزانية الدولة للعام ٢٠١٠ يبلغ ٢١ تريليون دينار مطالبة بان لا يتم تحميل الموازنة المقبلة أعباءً أكثر .

وطالبت مجلس النواب ان يتم التصويت على موازنة العام المقبل قبل بداية السنة الجديدة لأجل الاستفادة منها في جميع المجالات، مؤكدة على ان تأخير إقرارها لا يصب بمصلحة الشعب العراقي.

وقد نص الدستور العراقي على تمديد عمل مجلس النواب لفترة إضافية في حال لم يتم التوصل لإقرار قانون الموازنة.

وقد وافق مجلس الوزراء على الموازنة الاتحادية للعام ٢٠١٠ ، وصرح المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ ان تغطية العجز ستكون من خلال جملة من التدابير ضمنها إصدار حوالات الخزينة والاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ويضمن ذلك في مسودة قانون الموازنة مع المضي بضغط الإنفاق وترشيده.

واضطرت الحكومة الى تقليص حجم الموازنة العامة للسنة الحالية ثلاث مرات في غضون ثلاثة أشهر نظرا لتدهور أسعار النفط الذي يشكل العائدات الرئيسة للعراق.

وهذا العجز له أسباب عدة منها الإرباك الذي حصل في أسعار النفط العالمية وبالتالي اثر على موازنة العراق المالية باعتبار ان أكثر من ٩٠ بالمئة من عوائده متأتية من بيع النفط فضلا على زيادة النفقات وانخفاض الإيرادات، وأصبحت الإيرادات لا تستطيع مجاراة الزيادة المضطردة في نفقات الدولة العامة.

في العام الماضي وافقت الحكومة على سد العجز عن طريق إصدار سندات وبيعها وشراء سندات من الداخل، معتبرة ان الاقتراض الحكومي في هذه الظروف جيد وان نسبة الفائدة منخفضة في مختلف دول العالم .

ويرى متابعون ان عجز الموازنة قد يؤدي الى الإفلاس، وذلك لان الدولة قد تضطر الى الاقتراض بهدف سد العجز وفي غالبية الأحيان يوقع العجز الدولة في حالة التضخم، لانها ستكون مضطرة الى طبع كميات إضافية من النقود دون زيادة رصيدها كما حصل في العراق ابان فترة التسعينيات وما يحصل اليوم في اليمن، فتكون النتيجة انخفاض قيمة العملة وحدوث التضخم.

وأمام هذه الحالة التي يعيشها العراق بسبب ظروفه الأمنية الصعبة يبقى ترشيد الإنفاق العام وحسن تدبيره ورعايته وتجنب هدره ورقابته والإنفاق من اجل الاستثمار والإنتاج، الطريق الأمثل لتناسب الإنفاق العام مع الأحوال المالية للدولة، ويستدعي كذلك تفعيل خطوات الإصلاح الاقتصادي التي سمع بها المواطن العراقي خلال السنوات الماضية .

ان الامل يحدو الجميع من متخصصين ومراقبين ومهتمين بالشأن الاقتصادي نحو التسريع في خطوات تفعيل الاستثمار بشكل اكبر والتوسع في هذا المجال لما له من فوائد اقتصادية كبيرة على الاقتصاد المحلي تتمثل في تقليل الإنفاق العام على مثل هذه الخدمات المتمثلة في الصيانة والتشغيل والدعم الذي يقدم لها، كما ان ذلك يسهم بشكل عام في تحسين أداء ذلك النوع من الخدمات.

لذلك فان الإجراء المستقبلي المطلوب هو ضبط كبير بين جانب الإيرادات والمصروفات في الميزانية، الأمر الذي يستوجب التحكم بشكل كبير في النفقات العامة في الدولة.

اما سد العجز عن طريق اللجوء للاقتراض سواء الداخلي او الخارجي لا ينصح به في الوقت الحاضر لان حجم الدين في العراق يفوق حجم الناتج المحلي، وهذا الحد ذاته مؤشر اقتصادي غير عملي في سد هذا العجز، ولجوء الدولة للاقتراض من المصارف المحلية من خلال إصدار سندات حكومية، سيكون على حساب استخدام المصارف لهذه المبالغ لتمويل توسعات القطاع الخاص.

في غضون ذلك وصف مستشار البنك المركزي العراقي العجز المعلن في موازنة العام ٢٠١٠ بالنظري ويمكن تجاوزه، مستبعدا ان يؤدي الى الإفلاس على عكس ما حصل في بعض دول العالم.

وقال الدكتور مظهر محمد صالح لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا): ان العجز المالي الذي أعلنته مصادر برلمانية مؤخرا في موازنة عام ٢٠١٠ يمكن تجاوزه من خلال خطط فعالة كتدوير مبالغ غير مصروفة من موازنة ٢٠٠٩ وتنفيذ اتفاقية صندوق النقد الدولي التي يمكن ان توفر ٧ مليارات دولار والإفادة من القرض الياباني البالغ ٤ مليارات دولار.

وأضاف: ان السنوات الماضية أثبتت ان الاقتصاد العراقي يمتلك المرونة الكافية لسد أي عجز لان السياسة المالية أوجدت مصدرا خارجيا لسد العجز والنهوض بالجانب الاستثماري ما يؤدي الى معدل نمو في الناتج المحلي لا يقل عن ٧ بالمئة وهو الهدف الأسمى في الموازنة مع حاضنة للاستقرار وفرتها السياسة النقدية، وحذر صالح من التلاعب بالاحتياطات النقدية للبنك المركزي العراقي.

وتابع: هذه أموال مصروفة من الموازنة وهي حصة المواطن من الدينار العراقي وهي نتيجة للموازنة وليس دعما لها، والاستقرار الاقتصادي يبنى عليها ، لذلك فان الاحتياطات القوية تدفع الى التعامل مع البنوك العالمية وهو ما يسعى العراق لتحقيقه .

واستبعد صالح ان يؤدي العجز الى مرحلة إفلاس كما حصل مع دول أخرى بالرغم من حجم العجز الذي قدر بنحو ٢١ ترليون دينار، منوها الى ان عدم مجاراة الإيرادات للزيادة المضطردة في نفقات الدولة العامة احد ابرز الأسباب لوقوع العجز.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال اليومين الأخيرين بسبب كثرة الطلب عليها

■ بغداد / وكالات

قال مواطنون بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا): ان أسواق بغداد شهدت خلال اليومين الأخيرين ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية واللحوم بسبب كثرة الطلب عليها لإعداد الطعام إحياءً لذكرى استشهاد الإمام الحسين(ع).

وتقام في أيام عاشوراء مواكب وخيم عزاء يقدم فيها الطعام والشراب مجانا في الأماكن العامة وفي البيوت، وتشترك مجاميع من الشباب في أعمال الطبخ وتوزيع الطعام والشراب على المشاركين في المواكب وعامة الناس ويحرص الجميع على تناول شيء من هذا الطعام والشراب.

وقال عدنان علي/ من سكنة حي العامل / ٣٣/ عاماً: ارتفعت أسعار بعض السلع والمواد الغذائية في مدينتنا بشكل واضح، مبيناً: ان السبب هو كثرة الطلب عليها تزامنا مع حلول شهر محرم الذي يكثر فيه استهلاك المواد الغذائية، الأمر الذي رتب أعباءً إضافية على كاهل المواطنين في ظل محدودية الدخل.

وأضاف لقد سالت احد الباعة عن أسباب ارتفاع الأسعار بشكل مفاجئ، فأشار الى ان تجار المواد رفعوا الأسعار ما اضطرنا الى رفعها أيضاً بشكل بسيط ، معتبرا ذلك أفضل من عدم شرائها وبالتالي حدوث أزمة – على حد قول البائع، ودعا علي التجار الى خفض الأسعار والعمل بروح الأخوة بين المواطنين.

من جهتها بينت أم عبد الرحمن / من سكنة حي الجهاد: "ان الارتفاع لم يقتصر على المواد الغذائية وانما اللحوم أيضاً خاصة لحم الغنم والبقر العراقي.

وقالت: هذا الارتفاع مرفوض لانه ينم عن جشع التجار ووكلاء المواد الغذائية الرئيسة وهذا الأمر يتطلب تدخل الحكومة للسيطرة على هذه الحالة، حيث ان هذه الأيام هي مناسبة سنوية مباركة، لذلك يجب على التجار التعامل بشكل أنساني مع المواطن العراقي.

وأضافت: ان زوجها اشترى خروفا لإعداد (القيمة) الخاصة بمحرم وتوزيعها على الفقراء، كما اعتادت كل عام، في حين كان باستطاعتي شراءه بأقل من سعره قبل حلول هذا الشهر.

من جانبه قال حسين كرم "مهندس" من سكنة مدينة البياع انه في خضم هذه الأزمة فان دور وزارة التجارة هامشي ومحدود للغاية.

وأضاف: لا تستطيع الوزارة ان تحكم الرقابة على التجار وتحد من زيادة الأسعار ولا هي قادرة على توعية المواطنين بكيفية التصرف والتدبير في مثل هذه المواقف، وبالتالي فان ارتفاع الأسعار خلال اليومين الأخيرين متوقع بسبب جشع التجار.

وتابع: ان الرقابة على الأسعار ومتابعة الأسواق هي من صلب عمل واهتمام الوزارة؛ فيجب النظر في مبررات هذا الارتفاع ان كانت موضوعية او ذاتية، ليتسنى لها وضع السياسات الكفيلة بمواجهة هذه المسألة.

الى ذلك أكد سعيد عبد الحسن من سكنة مدينة الحرية ان الارتفاع سببه جشع التجار واستغلالهم لظروف طارئة يمر بها العراق وهي ضعف الرقابة وعدم فرض العقوبات بحق الجشعين، وقال: ارتفعت وبشكل ملحوظ أسعار اللحوم والأرز والطحين في الأسواق الشعبية في بغداد بعد تزايد الطلب عليها لمناسبة ذكرى عاشوراء، وهي رسالة تدل على ان الجشع مازال متأصلاً لدى بعض التجار ، مما يتطلب متابعة الجهات المسؤولة لهذه الحالة.

وأضاف: ان ارتفاع الأسعار قد يقلل من حجم الإنفاق بين العوائل التي لا تستطيع شراءها بهذه الأسعار خاصة الراغبين بإقامة الولائم وتوزيع الطعام، مبيناً: ان عددا كبيرا من الموطنين اضطروا الى شرائها بالأسعار الحالية للاستمرار بهذه العادة السنوية المباركة.

تجدر الإشارة الى ان المسلمين في العالم يقيمون مآدب الطعام وتوزيعه بين الناس في مناطقهم مع حلول العاشر من محرم ذكرى استشهاد الإمام الحسين بن علي (عليهم السلام).

ستراتيجية تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ×

■ شيروان أنور مصطفى

لعل من أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية هي اهمية الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تطوير وحماية عجلة الاقتصاد الوطني حيث كانت اقل القطاعات تأثراً بتلك الازمة .وكانت تمثل خط الحماية الاخير للاقتصاديات المتطورة قبل الدخول في دوامات واعاصير تلك العواصف المالية والاقتصادية المدمرة، لذلك فأن البلدان التي استطاعت تطوير برامج عمل مشتركة بين المشاريع العملاقة وبين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفق فلسفة عمل تسمى Outsourcing كانت اقل الدول تضرراً من آثار تلك الازمة ، وتعتبر شركة TOYOTA العالمية هي خير مثال على ذلك حيث انها تنتج اكثر من ٨٠ ٪ من منتجاتها وفق هذا المبدأ اي انها تشجع على تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة وتقوم بتزويدها بالمواصفات القياسية التي تعمل عليها ومن ثم توقع معها اتفاقية لشراء حصة معينة من منتجاتها بشرط اجتيازها اختبار السيطرة النوعية القياسي.

ان بناء اسس متينة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يحتاج إضافة إلى الدعم الحكومي ودعم القطاع الخاص، إلى إرادة وتخطيط ستراتيجي مجتمعي مشترك يعتمد في دراستها وتحليلها على تجارب الدول المتقدمة ولكن من دون تقليدها نظرا لطبيعة وخصوصية النظام الاقتصادي القائم في العراق ضمن خطة شاملة وواضحة تهدف الى تشجيع الابتكارات والاختراعات واستيعاب اليد العاملة الوطنية واستغلال الموارد المحلية وجذب الاستثمارات الاجنبية و تنسيق عالي المستوى وجهود لا تتوقف حتى يتحقق النجاح المنشود لهذا القطاع المهم والذي يعتبر واحدا من اهم عناصر الانتقال باقتصادنا الوطني إلى اقتصاد معرفي مستدام يتمتع بالمناعة في مواجهة الأزمات الدورية ويحقق مبدأ القدرة التافسية للمنتج العراقي في مواجهة تحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

ألاهداف الرئيسة في تطوير قطاع الـ SME في العراق:

■ زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي GDP
■ تسهيل وتقييس اجراءات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
■ تخفيض كلف التمويل لهذا القطاع الحيوي.
■ المساعدة على تحويل اصحاب الخبرة والادارة في تأسيس مشاريع جديدة من اشخاص عاطلين عن العمل الى رجال اعمال منتجين.
■ تفعيل مشاركة المرأة في قطاع الاعمال.
■ التشجيع على تبني اسس علمية في بناء وتطوير المشاريع من خلال تطوير اصحاب المشاريع وتزويدهم بالمعارف الاساسية لادارة اعمالهم
■ تطوير كفاءة المؤسسات المالية الساندة لهذا القطاع وخاصة وحدات الاقراض المصرفية.
■ تقليل المخاطرة في التمويل من خلال المشاركة في المخاطر بين مؤسسات مالية مختلفة.
■ التقليل من حجم الطبقة الفقيرة المعتمدة على المساعدات الحكومية وتحويلها الى الطبقة المتوسطة الدخل.

التحديات الخاصة بعمل قطاع الـSME في العراق:

■ صعوبة الحصول على التمويل،
■ ضعف التأهيل والتدريب،
■ ارتفاع تكاليف التشغيل،
■ وجود صعوبات مرتبطة بأيجاد التخصصات الفنية الدقيقة الساندة لقطاع الاعمال
■ غياب ستراتيجية وشبكة فعالة لتسويق المنتجات المحلية
■ غياب ستراتيجية وشبكة فعالة لتصدير المنتجات المحلية وعدم وجود برامج دعم الصادرات
■ المعوقات الاجرائية والروتين الحكومي والفساد الاداري.
■ عدم وجود برامج لتشجيع الإقراض وتشجيع الاستثمار وبث روح المبادرة المسؤولة لدى الشباب لبناء مشاريعهم الخاصة بدل اللهاث وراء الوظيفة الحكومية المحدودة الآفاق.
■ اتباع سياسات رد الفعل والاستجابة للمتغيرات والاحتياجات الآنية للتنمية، بدل تطبيق سياسات التخطيط الستراتيجي وتحسين آليات صنع القرار المنصوص عليها في اولويات العمل الحكومي .

خطوات تحقيق الاهداف:

■اعادة دراسة للتشريعات والقوانين المتعلقة بقطاع الـ SME وبيان امكانات تعديلها او تفعيلها بما يحقق اقصى فائدة ممكنة للمشاريع المدرجة ضمن هذا القطاع والعاملين فيه.
■ بناء الستراتيجية الخاصة بتطوير قطاع الـSME في العراق ضمن الرؤية الخاصة بخطة تطوير الاقتصاد العراقي .
■ تحديد مؤشرات رقمية وزمنية لمدى امكانية تفعيل مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي العراقي ضمن تلك الستراتيجية.
■ تقييم دور صناديق التمويل الحكومية ومدى كفاءة تطويرها لقطاع الـSME وتحديد امكانية تكامل هذا الدور ضمن تلك الستراتيجية.
■ اشراك مؤسسات الاعمال من جمعيات واتحادات ومنظمات في بناء تلك الستراتيجية واعطائهم دوراً اساسيا في قيادتها وتقييمها دوريا واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتقويم مساراتها.
■ زيادة الوعي الاجتماعي بأهمية وحقيقة أهداف هذا القطاع، وتوضيح دوره في التنمية الاقتصادية وخلق برامج دعم وتقييم للمشاريع الناجحة والمتميزة .
■ تحديث التشريعات الخاصة بالنظام الاحصائي واستصدار قوانين تسهم في بناء قواعد بيانات تسهم في توفير بيانات وتحليلات لجميع الجهات التي ترغب بالاعتماد على الاسس العلمية في بناء برامج عملها.
■ أهمية التكامل بين السياسات الاقتصادية للدولة وسياسات وزارة العمل وتشريعاتها التي تمكنها من إدارة سوق العمل ودعم عمل القطاع الخاص وفتح آفاق الدعم الحكومي له.
■ تبني سياسات ناجعة في مجالات التعليم والتأهيل وإعادة التأهيل والتعاون مع المنظمات الدولية الداعمة لبرامج التدريب مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الاسكوا وغيرها الكثير.

×ورقة عمل عرضت اثناء طاولة المدى الاقتصادية (دور المشاريع الصغيرة والمتوسط في تنشيط الاقتصاد الوطني)

التجارة تبرم تفاهماً مع برنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة

■ بغداد/ المدى الاقتصادي

قالت وزارة التجارة في بيان صحفي انها قامت بتوقيع مذكرة تفاهم مع برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة يقوم البرنامج بموجبها بتوفير المساعدات التقنية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتحقيق أهداف الوزارة في النهوض بعمليات تأمين مفردات البطاقة التموينية لسكان البلاد على أكمل وجه.

وأضافت الوزارة بحسب البيان الذي تسلمت (المدى الاقتصادي) نسخة منه ان" التوصل الى مذكرة التفاهم هذه جاء في سياق جهود الوزارة لرفع كفاءة كوادرها العاملة على توفير مواد البطاقة التموينية في بغداد والمحافظات الأخرى والاستفادة من الخبرات والتقنيات المتطورة في مجالات شراء المواد الغذائية والشحن البحري والنقل البري والخزن والسيطرة النوعية وأنظمة المتابعة والسيطرة على حركة وتوزيع المواد الغذائية كذلك لأجل رفع قدرات المحافظات وتأهيلها لإدارة عملية توفير مواد البطاقة التموينية للسكان مستقبلاً من خلال تدريب الكوادر التي ترشحها لهذا الغرض".

ولفت البيان الى ان تحقيق أهداف الوزارة في هذه الجوانب ينبغي ان يتم من خلال تقويم الوضع الحالي لإدارة البطاقة التموينية من قبل وزارة التجارة وتشخيص الحاجة الى الدعم التدريبي والتقني المطلوب وتخصيص موظفين وخبراء استشاريين أكفاء لتقديم وتأمين مواد البطاقة التموينية في بغداد والمحافظات إضافة الى آليات تحسين عمليات الشراء وإدخال نظم حديثة لشراء المواد الغذائية.

وأوضح: ان "من بين تلك الأهداف التي تسعى الوزارة لتحقيقها من خلال مذكرة التفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للأغذية هو استخدام أسواق التأمين الدولية لتغطية كلف المواد ومخاطر الشحن وتحسين متابعة العرض والطلب على الصعيدين العالمي والإقليمي للتنبؤ بأي ارتفاعات في الأسعار للاستفادة من الاستيراد في الوقت المناسب فضلاً عن متابعة العرض والطلب المحلي لتحديد المواقع التي تعاني من نقص مواد الحصة التموينية وآليات الاستجابة لهذا الغرض وتحديد آليات إدارة الخزن الستراتيجي اللازم والمطلوب للبلاد".

الاقتصادي | العدد (1685) السنة السابعة - الثلاثاء (29) كانون الاول 2009

النفط يبلغ أعلى مستوياته والمبيعات اليابانية تسجل تراجعاً ملحوظاً

■ طوكيو/ رويترز

سجل سعر النفط أعلى مستوياته في أربعة أسابيع متجاوزا ٧٨ دولارا للبرميل مواصلا مكاسبه لليوم الرابع على التوالي مع استمرار موجة الطقس البارد في الولايات المتحدة ووسط دلائل على انتعاش الاقتصاد عززت توقعات الطلب على النفط.

وارتفع سعر النفط نحو ١٣ بالمئة من أدنى مستوياته في شهرين ونصف الشهر دون مستوى ٧٠ دولارا قبل أسبوعين وسط امال انتعاش الطلب اذ أظهرت بيانات حكومية أمريكية تراجعا كبيرا متتاليا في مخزونات الخام ونواتج التقطير، وارتفع سعر مزيج برنت خام القياس الأوروبي ٣٣ سنتا الى ٧٦,٦٤ دولار.

وعاد سعر النفط الى النطاق الذي قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) مرارا انه يبعث على الارتياح بعد أن انخفض لفترة وجيزة دون مستوى ٧٠ دولارا للبرميل في منتصف هذا الشهر، لكن حد من ارتفاعات النفط اليوم استقرار الدولار قرب مستوياته المرتفعة التي سجلها في الفترة الأخيرة أمام الين مدعوما بطلب الشركات اليابانية قبيل نهاية العام، وعادة ما تنخفض أسعار النفط عندما يميل الدولار للارتفاع اذ أن ذلك يجعل الخام أكثر تكلفة على من يشترون عملات أخرى.

في غضون ذلك أظهرت بيانات حكومية يوم الاثنين الماضي تراجع إجمالي مبيعات منتجات النفط اليابانية في نوفمبر/ تشرين الثاني ٤,٧ في المئة عنها قبل عام لتصل الى أدنى مستوياتها في ٢٢ عاماً مع انخفاض مبيعات البنزين والكيروسين وزيت الغاز (السولار).

وقالت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة ان إجمالي مبيعات المنتجات البترولية تراجع في ثالث أكبر بلد مستهلك للنفط في العالم الى ١٦,٢٩ مليون كيلولتر أي ما يعادل ٣,٤٢ مليون برميل يوميا في نوفمبر/ تشرين الثاني وهو أدنى مستوى للشهر منذ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٧.

وجاء التراجع بعد زيادة نسبتها ١,٨ بالمئة في تشرين الأول لكنه دون توقعات رويترز لانخفاض نسبته سبعة بالمئة وهي توقعات كانت تستند الى بيانات منفصلة للصناعة.

ويشهد الطلب المحلي على النفط تراجعا مطردا منذ سنوات وهو اتجاه تسارع هذا العام في ظل أسوأ ركود للاقتصاد الياباني منذ عقود الامر الذي تسبب في وجود طاقة تكرير غير مستغلة تبلغ نحو مليون برميل يوميا.

وتراجعت مبيعات نوفمبر/تشرين الثاني من الكيروسين والبنزين والسولار بعد صعودها في أكتوبر/تشرين الأول.

وانخفضت واردات البلاد من النفط الخام ٤,٥ في المئة الى ١٧,٥٢ مليون كيلولتر في نوفمبر/تشرين ال ثاني مواصلة تراجعها للشهر الرابع عشر على التوالي.

وكان معهد اقتصاديات الطاقة الياباني قال يوم الجمعة الماضية ان من المتوقع تراجع اجمالي مبيعات منتجات النفط ٢,٦ بالمئة على مدى السنة المالية التي تبدأ في ابريل/ نيسان المقبل، وقال في توقعاته السنوية ان مبيعات البنزين ستتراجع ٢,١ في المئة.

الصين تعتزم بناء منشآت لتخزين الغاز الطبيعي عام 2010

■ بكين / وكالات

ذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) نقلا عن مسؤول رفيع بقطاع الطاقة أن الصين ستبدأ في بناء منشآت لتخزين الغاز الطبيعي في جميع أنحاء البلاد بهدف تفادي تكرار مشكلة نقص الإمدادات في المدن الصينية خلال موسم الشتاء الحالي.

وأدت موجة البرد في شمال ووسط الصين منذ بداية الشهر الجاري الى الحد من إمدادات الغاز الطبيعي الى مدن من بينها مدينتي ووهان وشيان الامر الذي أثر على حركة النقل والمواصلات والإنتاج الصناعي والاستهلاك المنزلي.

ونقلت الوكالة الرسمية عن تشنغ قو باو رئيس الإدارة الوطنية للطاقة قوله خلال اجتماع للإدارة يوم الأحد الماضي: "يستمر استهلاك الغاز الطبيعي في الارتفاع بصورة سريعة بدرجة لا تتماشى مع احتياطياتنا وقدرتنا على ادارة ارتفاع الاستهلاك الى ذروته".

وتابع: "في ٢٠١٠ سنسرع من جهودنا لاختيار المواقع المناسبة لبناء منشآت تخزين الغاز الطبيعي من أجل تحسين قدرتنا على توفير الإمدادات خلال ارتفاع الاستهلاك الى ذروته في الشتاء".

ولم يفصح تشنغ عن طاقة التخزين لكنه قال: أن مكتبه سيعمل على كبح جماح النمو الهائل في الاستهلاك الصناعي للغاز الطبيعي والعمل في الوقت ذاته على حماية الاستهلاك المنزلي.

ونما إنتاج الغاز الطبيعي في الصين ثمانية بالمئة في ١١ شهرا الأولى من العام مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي بينما ارتفع الاستهلاك بنسبة ١١ بالمئة في الفترة ذاتها.

ونقلت الوكالة عن تشنغ قوله: انه جرى افتتاح خط أنابيب يصل بين تركمانستان وشينجيانغ في ١٤ ديسمبر/كانون الأول لنقل الغاز الطبيعي الى ستة أقاليم صينية تشمل بكين وهيبي وشانكسي الأمر الذي سينعكس بالفائدة على ٥٠ مليون شخص.

اليابان تعلن أكبر ميزانية بقيمة تريليون دولار

■ طوكيو/ وكالات

أعلنت اليابان، ثاني اكبر اقتصاد في العالم عن ميزانية غير مسبوقة بقيمة تريليون دولار.

وأقرت حكومة اليابان الجمعة الماضية مسودة ميزانية قياسية بلغ حجمها ٩٢,٣ تريليون ين (تريليون دولار) للعام المالي المنتهي في/آذار ٢٠١١.

وتتضمن الميزانية التزاماً بتقييد إصدار سندات جديدة وسط مخاوف المستثمرين من ارتفاع الدين العام، الذي ستضيف الميزانية الجديدة اليه ٤٨٤ مليار دولار.

وشهدت الميزانية خفضا كبيرا في الإنفاق على الاشغال العامة، مع زيادة في مخصصات الرفاه الاجتماعي.

وكان الحزب الديمقراطي بقيادة رئيس الوزراء يوكيو هاتوياما وصل الى السلطة في سبتمبر/أيلول الماضي رافعا شعار الحد من الإنفاق غير الضروري، والتركيز على المستهلكين.

وتبقي الميزانية الاقتراض الجديد عند مستوى ٤٤,٣ تريليون ين، وهو مستوى قياسي، مع اقتراب الدين العام من ٢٠٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي محاولة الخروج من الركود ومواجهة قلق المستثمرين، تخلت الحكومة عن تعهد رئيسي في حملتها الانتخابية بخفض الضريبة على البنزين لسد فجوة نتجت عن انخفاض حصيلة الضرائب.

ومن المتوقع ان تبلغ حصيلة الضرائب اقل من نصف ميزانية الحكومة في ٢٠١٠-٢٠١١، لتقل عن حصيلة الاقتراض الجديد لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية بعد كساد خفض أرباح الشركات بشدة.

مفاعل نووي مرتقب للأغراض السلمية في الإمارات بكلفة 40 مليار دولار

■ أبو ظبي/ وكالات

فازت مجموعة شركات في كوريا الجنوبية بعقد لبناء معامل لتوليد الطاقة النووية في الإمارات العربية المتحدة بكلفة تقارب ٤٠ مليار دولار وذلك وفقا لمصادر صناعية.

وتشمل هذه المجموعة شركة الطاقة الكهربائية في كوريا الجنوبية "كيبكو" وهيونداي للهندسة والبناء ومؤسسة سامسونج سي تي كو ودوسان للصناعات الثقيلة، كما تقول هذه المصادر.

وسيكون لهذا المشروع إذا ما تم إنجازه تداعيات سياسية كبيرة في الشرق الأوسط، إذ سيعزز في البداية موقف الإمارات بين دول الخليج الأخرى ونفوذها في بقية العالم العربي.

وقد تستخدم الولايات المتحدة المشروع . الذي أشادت به كنموذج للتطوير السلمي للطاقة النووية . نقطة ارتكاز ضد المشروع النووي الإيراني. وتتهم واشنطن طهران بالتخطيط لصنع قنابل نووية فيما تصر الأخيرة على الأغراض السلمية لمشروعها.

يذكر أن الإمارات قد أعلنت أنها ستقوم باستيراد اليورانيوم المخصب بدل تصنيعه على أراضيها، كذلك قد يفجر هذا المشروع سباقا بين دول الخليج الأخرى على مصادر الطاقة لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، وسيكون هذا المشروع نموذجا تحتذي به بقية الدول.

يذكر أن الدول الخمس الأخرى المكونة لمجلس التعاون الخليجي وهي السعودية والكويت والبحرين وقطر وعُمان قد أعربت عن رغبتها في بناء مفاعل نووية لتلبية احتياجاتها من الطاقة كي تدع النفط والغاز للتصدير.

وسيمكن هذا المشروع الإمارات من تصدير الطاقة الكهربائية إلى بقية الدول العربية في الخليج، وهذا تعزيز لدور الإمارات.

يذكر أن قطر هي الوحيدة من بين هذه الدول حاليا التي تملك فائضا في الطاقة الكهربائية إلا أن اقتصادها وإمكانات الطاقة لديها ليست كبيرة مقارنة مع بقية دول الخليج الأخرى.

وسيوفر هذا المشروع فائضا من الطاقة يمكن للإمارات استخدامه في توسيع الصناعات الموجودة لديها وإنشاء صناعات جديدة، كما أن إنجاز هذا المشروع في حد ذاته يتطلب إبرام عقود ضخمة في مجالات عدة على فترة طويلة من الزمن.

أما بالنسبة لكوريا الجنوبية . التي ترى أهمية استراتيجية كبرى للطاقة النووية في تنفيذ خططها التنموية في المستقبل . فستمكنها هذه الصفقة من إثبات قدراتها النووية على الصعيد الدولي، كما تأمل الحكومة أن يساعد في إنعاش اقتصادها الذي يعد رابع أكبر اقتصاد في آسيا.

وتهدف الحكومة هناك إلى تطوير مفاعلات نووية بالكامل بحلول عام ٢٠١٢ حتى تحقق أهدافها في التصدير.

الاقتصاد الأمريكي..
الأزمة الاقتصادية في 2009 وتوقعات حذرة للسنة المقبلة

■ واشنطن / وكالات

أغلقت سبعة بنوك أمريكية جديد في منتصف الشهر الأخير من عام ٢٠٠٩، ليصبح عدد البنوك المنهارة في اكبر اقتصاد في العالم ١٤٠ بنكاً.

ويعد هذا العام قياسيا في إغلاق البنوك في الاقتصاد الأمريكي، وأيضاً في إفلاس مصدري السندات او التخلف عن سداد المستحقات الواجبة.

وقبل نهاية العام الحالي ذكرت واحدة من مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية الثلاث الرئيسة ان حجم عمليات الإفلاس والتخلف عن السداد في قطاع الشركات المصدرة للسندات في العالم هذا العام غير مسبوق منذ نحو ثلاثة عقود من الزمن.

ووصل عدد الشركات المصدرة للسندات التي تخلفت عن سدادها عند استحقاقها ٢٦٠ شركة منذ مطلع العام، كان أحدثها في الولايات المتحدة في النصف الأول من ديسمبر/كانون الأول الحالي.

ولبيان دلالة الرقم وأهميته في سياق كون العام عام اعراض الازمة العالمية الاشد، يشار الى ان اخر كساد قبل هذا شهده الاقتصاد العالمي كان عام ٢٠٠١ وبلغ عدد الشركات المتخلفة عن السداد ذاك العام ٢٢٩ شركة.

اما العام الماضي فكان عدد الشركات المماثلة ١٢٦ شركة، ما يعني ان ارقام هذا العام تزيد على ضعف العام الماضي.

وفي تقسيم الأرقام، بلغ عدد مصدري السندات ممن تقدم بطلبات حماية من الدائنين لإشهار الإفلاس ٧٠ شركة، وعدد من تحلف عن دفع مستحقات او فوائد ٨٩ شركة، اما الشركات المتبقية (١٠١) فكانت مشكلتها في تراجع سعر الصرف.

واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المقدمة طبعا كونها اكبر اقتصاد في العالم بإجمالي ١٨٨ شركة، تلتها الاقتصادات الصاعدة بعدد ٣٦ شركة، و٢٠ شركة في أوروبا، اما الـ١٦ شركة الباقية فكانت من اقتصادات متقدمة أخرى كاليابان وغيرها.

ويعد حجم عمليات الإغلاق والإفلاس مؤشرا صحيا على حركة التصحيح في الاقتصاد العالمي وتلافي التشوهات التي قادت الى الأزمة، فالى جانب التخلص من الوحدات الاقتصادية الميؤوس من إصلاحها، هناك عامل جانبي آخر في غاية الأهمية وهو ان تلك الاغلاقات والافلاسات تسهم على المدى الطويل في تقليص فقاعة التضخم المغالى فيه في قيمة الأصول.

وكانت تلك المبالغة عاملاً أساسياً في انفجار الأزمة المالية العالمية وما صحبها من ركود عميق، ومن شأن تلك التبعات المرة الآن ان تصحح كثيرا من النظام وتضمن استمراره بقدرته على تصحيح نفسه بنفسه.

ومع ان هناك الكثير من التفاؤل بالعام المقبل ان يكون عام بداية التعافي الحقيقي، الا ان آثار الأزمة المالية لم تنته بعد، ومن المتوقع ان يشهد عام ٢٠١٠ مزيدا من إغلاق البنوك ومن إفلاس الشركات.

واذا كانت اغلب التقديرات ترى ان معدل الإغلاق والإفلاس سيكون اقل بدرجة لافتة في العام المقبل عن العام الجاري، فلا يمكن استبعاد ان تكون الأرقام كبيرة أيضاً قياسا الى أزمات سابقة مر بها الاقتصاد العالمي، استقرت أسعار النفط على مدى العام بعد انخفاضها في بدايته.

ذلك ان "فقاعة" المغالاة في قيمة الأصول لم تفرغ تماما بعد، لذا يتوقع مثلا ان تشهد أسعار العقار انخفاضا جديدا خلال السنة المقبلة، خاصة في الاقتصادات التي لم تهبط فيها الأسعار بشدة كبريطانيا مثلا وربما بعض دول الخليج.

النفط والأسواق

وعلى ذكر دول الخليج، ربما كان عام ٢٠٠٩ من أكثر الأعوام هدوءا لمصدري النفط، فلم تتعرض منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) لانتقادات متتالية من جانب المستهلكين كالعادة، فقد بدأ العام بانهيار أسعار النفط ليصل سعر البرميل الى نحو ٣٠ دولارا، بعدما كان قد وصل الى نحو ١٥٠ دولارا في يوليو/تموز ٢٠٠٨.

لكن التخفيضات التي كانت اوبك أعلنتها بنهاية عام ٢٠٠٨، وبلغ أجماليها ٤,٢ مليون برميل يوميا، بدأت تعيد التوازن الى معادلة العرض والطلب، وعادت الأسعار لتستقر في نطاق ٦٥ الى ٧٥ دولاراً للبرميل.

ومع ذلك، تراجعت عائدات الدول المصدرة للطاقة بشكل لم يمكنها من تجاوز آثار الركود الاقتصادي العالمي بشكل جيد، لكن ظلت تلك الاقتصادات أفضل من غيرها كثيرا.

فالدول النفطية تأثرت بتراجع العائدات وتدهور أسواقها المالية، واضطرار حكوماتها لضخ اموال كثيرة في مشروعات عامة للحفاظ على النشاط الاقتصادي.

وانعكس ذلك بالطبع على استثمارات تلك الدول في الدول العربية الاخرى، عبر تراجع استثمارات دول الخليج في الأسواق المالية لدول كالأردن ومصر ولبنان وكذلك تراجع تحويلات العاملين من الدول الأخرى في الخليج.

اما أسواق المال الرئيسة في المنطقة فيمكن القول انها أصيبت بنوبة اضطراب شديدة في وقت حرج من نموها ستؤثر عليها لفترة طويلة.

ولا تختلف إدارة أسواق المنطقة للمخاطر عن بقية أسواق العالم، بل ربما يكون حالها اقل صحة، فلأنها أسواق ناشئة كانت بحاجة لتحصين اكبر من الأدوات والمشتقات المالية غير التقليدية.

وكما بدأ العام باضطراب الأسواق، انتهى بهزة بسبب ديون شركات في دبي تعثرت في سدادها، وبدا القطاعان المصرفي والعقاري أكثر تأثراً سلبيا بتلك الأزمة.

لكن المثير هو ان تلك المشكلة أثارت مخاوف كبيرة في أرجاء العالم، وذلك لان بنوكا رئيسة لم تكن كشفت بشكل كامل عن اصولها الرديئة وديونها الخطرة.

ويلاحظ هنا ان بنوكا مثل اتش اس بي سي وستاندرد تشارترد كانت الأكثر تضررا من الانكشاف على ديون الشركات في دبي.

ملامح وتوقعات
يتوقع حدوث هزات عام ٢٠١٠

كان أهم ملمح اقتصادي للعام الذي نودعه هو استمرار الأعراض السلبية للازمة المالية العالمية والركود الاقتصادي العميق.

واذا كان العالم انفعل بحدة الازمة العام الماضي، فان آثارها استدامت بشكل مزمن في ٢٠٠٩، ولا تزال آثار الانهيار الذي بدأ عام ٢٠٠٧ بانفجار فقاعة القطاع العقاري . في أمريكا والعالم . تتوالى رغم ما بدا من أدلة انتعاش مشكوك فيه.

ولا يزال الانكماش الائتماني سمة القطاع المالي العالمي، وبرغم خطط التحفيز الحكومية التي قاربت ثلاثة تريليون دولار لا يزال الاقراض بين البنوك شبه مجمد وتجد الشركات والاعمال صعوبة في الاقتراض الميسر ما يحد من النشاط الاقتصادي عموما.

وبرغم ان اغلب الاقتصادات المتقدمة بدأت الخروج من الركود الاقتصادي في النصف الثاني من العام الجاري، الا ان التوقعات بالنسبة للسنة المقبلة ليست كلها ايجابية تماما.

ولعل الاقتصاد البريطاني يظل اخر اقتصاد بين الاقتصادات الرأسمالية التقليدية يخرج من الركود تقنيا . أي بنمو ايجابي في الناتج المحلي الإجمالي لربعين متتالين في العام.

ومنذ دخل اقتصاد بريطانيا في الركود في النصف الأول من العام الماضي، انكمش حتى الربع الثالث من هذا العام بنسبة ٦ في المئة، ولا يزال ينمو سلبيا.

ومن المتوقع ان يشهد الاقتصاد الكلي تحسنا معقولا في أساسياته، أي في أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات التضخم والناتج للقطاعات الرئيسة وغيرها، كما سيستمر الإصلاح في القطاع المالي العالمي وتعافي حذر في القطاعات الأخرى في الاقتصاد العالمي.

مع ذلك، يتوقع ان تكون هناك موجات اضطراب، خاصة في النصف الثاني من العام حين تصل خطط الدعم الحكومية الطارئة الى موعد انتهائها او تكاد، ولن يكون غريبا ان نشهد تراجعا عن التحسن الواضح الذي بدا في عام ٢٠٠٩ في ما يخص قيمة الأصول الخطرة.

وتظل التوقعات لعام ٢٠١٠ تعتمد على مدى قدرة القطاع الخاص على اخذ زمام المبادرة من الحكومات في تنشيط الاقتصاد، خاصة مع حقيقة ان اغلب التحسن الذي حدث كان نتيجة إجراءات استثنائية من جانب الحكومات.

"أوراسكوم" تواجه 20 % من الضرائب "المتأخرة" في الجزائر

■ دبي / وكالات

قالت شركة أوراسكوم تليكوم المصرية إن مساهميها وافقوا على إصدار حقوق بقيمة ٨٠٠ مليون دولار، ستستخدم حصيلته لسد أي نقص في السيولة، بعدما أعلنت الجزائر أن الشركة مدينة لها بمبلغ بنحو ٥٩٧ مليون دولار ضرائب متأخرة وغرامات.

وكانت الجزائر قالت إن "أوراسكوم" لم تقدم حسابات سليمة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧، بينما قالت الشركة إن القرار استند إلى "مزاعم لا أساس لها من الصحة وغير مقبولة،" وإنها ستطعن في التقييم، وتعمل أوراسكوم تيليكوم في السوق الجزائرية عبر وحدتها "جيزي."

ونقلت وسائل إعلام عن منال عبد الحميد المتحدثة باسم الشركة قولها: إن "أوراسكوم ستدفع ٢٠ في المئة من المبلغ المتنازع عليه أو نحو ١١٩ مليون دولار، كخطوة قانونية تسمح لها بالطعن في القرار."

وكانت أوراسكوم قالت في وقت سابق إن شركتها ألام "ويذر انفستمنتسن" وهي أداة التملك الخاص لرجل الأعمال الملياردير المصري نجيب ساويرس، قدمت التزاما بالاكتتاب في ٥١ في المئة من زيادة رأس المال وتغطية أي عجز.

وجاء طلب الحكومة الجزائرية للشركة المصرية بدفع الضرائب، في أعقاب توتر بين البلدين على خلفية مباراة كرة قدم فازت فيها الجزائر وتأهلت لنهائيات كأس العالم التي ستقام العام المقبل في جنوب أفريقيا.

وزعمت وسائل إعلام مصرية أن مشجعين جزائريين "اعتدوا" على عدد من المصريين في أعقاب فوز الجزائر في المباراة التي جرت بالسودان، في حين قالت وسائل إعلام جزائرية إن مشجعي الجزائر تعرضوا لهجوم في القاهرة في مباراة جرت يوم ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

لكن الحكومة الجزائرية نفت أن تكون مطالبة "أوراسكوم" بالضرائب المتأخرة عليها جاءت ردا على توتر العلاقات، قائلة إنها صبرت على الشركة قبل مطالبتها بتلك المبالغ من منطلق "العلاقات الأخوية".

الاقتصادي | العدد (1685) السنة السابعة - الثلاثاء (29) كانون الاول 2009

محافظ بغداد لـ (المدى الاقتصادي):

عملنا الخدمي تضامني مع الأمانة ونسعى لتوسيع الجوانب الجمالية والترفيهية في العاصمة

■ حاورته/آمنة عبد النبي

إظهار وجه العاصمة بغداد بشكل عمراني لائق يحمل الحياة والتطلع لغد أفضل والعودة الى فتح ملف المهجرين وتهيئة المناخ الضامن لعودتهم الى محل سكناهم آمنين مروراً بجدلية الموازنة الاستثمارية المقترحة للعام المقبل ومدى انسجامها مع تكلفة ما مقترح من مشاريع استثمارية واستراتيجية أنجز بعضها والبعض الآخر قيد التنفيذ كانت ابرز التساؤلات التي حملتها (المدى الاقتصادي) عبر حوار لا تنقصهُ الصراحة والوضوح مع محافظ بغداد د.صلاح عبد الرزاق:

■ هل ان المحافظة لها دور في المشاريع الخدمية والعمرانية التي تُنفذ من قبل أمانة بغداد ومجلس المحافظة على حد سواء؟

– يجب ان نعرف أولا المساحة التي تتحرك عليها المحافظة وكذلك المساحة التي تتحرك عليها الأمانة فالأمانة تعتبر دائرة بلديات كبرى وتأخذ ميزانية خاصة بها من تنمية الأقاليم التي يصرفها المحافظ وهذا ما فعلناه فالمحافظة هي مسؤولة عن اعمار وخدمات الاقضية التي خارج حدود الأمانة وهذه معنية بها المحافظة مباشرة وبالتالي فان كليهما المحافظة والأمانة تحت إشراف مجلس المحافظة وتحتاج ميزانية الأمانة ان يصادق عليها المحافظ وكذلك ميزانية المحافظة يصادق عليها المحافظ وتقدم الى مجلس المحافظة للمصادقة كي يكون هنالك دعم قانوني لهذه الميزانية.

■ ما توجهات المحافظة فيما يخص الجانب الجمالي في محافظة بغداد؟

– فيما يخص الجانب الجمالي لعاصمتنا بغداد نحن مهتمون به جيداً فقد اقترحنا على أمانة مجلس الوزراء تشكيل لجنة خاصة بالاهتمام بمظاهر شوارع بغداد فالكثير من عماراتنا غير لائقة بعضها مهدم وما يزال للآن مهدماً ومنظرهُ فعلاً غير مناسب وبعضها بحاجة الى ترميم وتأهيل إضافة الى ذلك فأن الكثير منها دوائر حكومية حيث هناك الكثير من المتجاوزين يسكنون العمارات ومظهرها غير مناسب جداً حيث ان الأثاث والملابس والحاجات البيتية كلها ظاهرة للعيان امام الشارع وتلك بصراحة حالة مؤسفة وغير لائقة لذلك طرحنا تشكيل لجنة من أمانة مجلس الوزراء وأمانة بغداد ومحافظة بغداد لاتخاذ التدابير والإجراءات التي من ضمنها إجبار الوزارات صاحبة العقارعلى تأهيل وصبغ الواجهات هذا من جانب وكذلك أيضاً يجب ان تكون التدابير من جانب شخصي يعني للناس الذين تقع بيوتهم على الشوارع الرئيسة فعليهم ان يصبغوها او يأهلوها وبخلافه سنفرض عليهم غرامة اذا خالفوا هذا كلهُ حقيقة يصب في إظهار العاصمة بغداد بشكل لائق وجميل لأهلها او لزوارها وايضاً في ذلك الشأن لدينا مشروع وقد قمنا به وهو تطوير المداخل ويشمل مثلاً ٢٠ كيلو متراً من حدود محافظة بغداد الى حدود أمانة بغداد ، ففي بداية حدودها الأولى مع الحلة هذه النقطة تعتبر محافظة بغداد وصولا الى الدورة مثلاً او أبو دشير تعتبر جزءاً من الأمانة، وهذه بحدود ١٥ كيلو متراً جميعها بحاجة الى تأهيل وترميم وتصاميم لذا نحن طرحنا مسابقة فوصلتنا حتى الآن بحدود الأربعة او الستة مشروعات من قبل مكاتب استشارية وهكذا بالنسبة لمناطق التاجي وأبي غريب والمحمودية وأيضاً ناحية الوحدة من جهة مدينة الكوت فبصراحة الذي يمر ببغداد الآن سيما المدخل يجد هنالك خرائب وحطاماً ويجد هناك بؤساً وشوارع غير مهيأة وحتى الأسواق متداخلة مع اصحاب تصليح السيارات لذا طلبنا منهم مواصفات عمرانية حسب مانراه مناسباً وحضارياً أولاً يجب ان يأتونا بمنظور عمراني جديد وبرؤيا جديدة وفن جديد وكذلك تأثيث الشوارع والذي نقصد به هنا ان نهيأها من حيث الإنارة ومن حيث الخطوط والساحات اذا كانت تحتوي على تماثيل او مسطبات هذه كلها ما نتأمله في الفترة المقبلة وفعلاً رصدنا لأجل ذلك المشروع ولكن السنة الحالية ستنتهي ونحن للأسف لم نبدأ لانه حتى الآن لم ندرس ونبت بها لأنها جاءتنا متأخرة بصراحة علماً ان موضوع تلك التصاميم من الضروري جداً ان يجعل شكل بغداد بصيغة متحضرة ومتقدمة علماً اننا بدأنا في شارع المطار لكن العمل كان من دون خطة فعلية ومناسبة للذي يأتي الى المطار ويشاهد مشاهد جميلة فعلاً وممكن ان تستفيد منهُ المنطقة.

■ ماذا عن المشاريع الترفيهية المزمع أقامتها في بغداد؟

– وفي ما يخص المشاريع الترفيهية فأن أكثرها استثمارية اليوم بعضها بداخل بغداد فلدينا مثلاً متنزه الزوراء ومدينة الألعاب وغيرهما الآن لدينا مشاريع ترفيهية مثلاً مشروع استثماري الذي

هو استثمار جزيرة بغداد السياحية الي تقع في الشمال ويمكن ان تصبح منتجعاً سياحياً وقابلة لأغنائها بالغابات والأشجار الكبيرة الى جانب تشجيع قوارب المتعة النهرية وكذلك جزيرة الأعراس ولدينا بحيرة الجادرية، وكذلك مشروع تبلغ مساحتهُ قرابة ١٠٠٠دونم باعتباره الزوراء الثانية التي مخطط لها ان تكون في منطقة الراشدية هذه أيضاً في حساباتنا ان تكون غنية بالفنادق السياحية والمرافق الحيوية الترفيهية المختلفة كالألعاب المائية والسفاري كونها تمثل رئة جديدة لبغداد لأنها ستتيح لأي مواطن بغدادي ان يصطحب عائلته لها بدلاً من الزوراء التي ربما أصبحت مزدحمة وشديدة الاختناق بسبب كثرة مرتاديها وقد لاحظنا ذلك في العيد الفائت فقد كان هنالك زحام شديد أضيفي الى ذلك فان مداخلها في وسط العاصمة لذا نحن نحتاج الى منطقة سياحية خارج العاصمة كي نخفف من هذا الإقبال الشديد عليها ولهذا الغرض لابد من توفر مساحة اكبر الى جانب تطويرها كي تساعد في تطوير المنطقة التي ستتواجد فيها بالأساس ولدينا أيضاً في الشأن نفسه مشروع المساكن الشعبية وهذا المشروع هو عبارة عن مشروع إسكاني وهو أول مشروع لدينا بعد سقوط النظام يتألف من ٦٤٠وحدة سكنية في منطقة المدائن جنوب العاصمة بغداد كل وحدة سكنية فيه تبلغ مساحتها ٣٠٠م٢ البناء فيه ٨٠م٢ يعني بمعدل غرفتين وصالون ومطبخ ومرافق صحية إضافة الى كراج تحيطهُ حديقة هذا المشروع مخصص الى الفقراء بالدرجة الأولى فهو ليس للأثرياء او جيدي الدخل وانما الفقراء تحديداً من سكنة الصرائف وبيوت الطين والصفيح والجينكو وأيضاً يشمل بعض المتجاوزين ممن لا يملكون داراً وأيضاً سنشمل المهجرين الذين لا يملكون مكاناً يأويهم نحن بالحقيقة عازمون كل العزم على إنجاح هذا المشروع الذي كانت عدد وحداته بالأساس ٥٠٠٠وحدة لكن بسبب مشاكل الحصول على الأرض سواء تلك التي بنيت علماً اننا الآن بصدد الحصول على أراضٍ في ابو غريب والراشدية والحسينية والمحمودية لذا نحن نريد ان نطور هذا المشروع ونتممهُ للطبقات الاجتماعية التي هي فعلاً معوزة وضعيفة جداً هذا إضافة الى مشاريع استثمارية أيضاً سكنية حيث وضعنا أساساً لثلاثة مشاريع سكنية كبيرة هذه ستباع والمفاوضات حالياً مع شركات عالمية لبناء مجمعات سكنية ضخمة يسكنها على سبيل المثال مليونا شخص هذه موجودة وخارج حدود الأمانة ولدينا في الأمانة مشروع مدينة المستقبل في منطقة الدهلة قرب الغزالية وكذلك تطوير مشروع معسكر الرشيد الذي مفترض ان يحوي ٦٠٠وحدة سكنية وهو داخل حدود الأمانة.

■ما دور المحافظة في إعادة المهجرين الى مناطق سكناهم ومساعدتهم اقتصادياً؟

– نحنُ عادة في ما يخص ملف المهجرين الذي تقريباً أُغلق لكن هنالك بعض المشاكل تخص بعضهم الذي يريد العودة الى منطقته وسكنه الذي يجدهُ مهدماً الآن وبعد ان صدر قانون تعويض المتضررين من العمليات العسكرية والإرهابية الى جانب الأخطاء العسكرية بعد صدور هذه التعليمات سنباشر بتعويضهم وضمان عودتهم الى مناطقهم من خلال تهيئة بيوتهم وتوفير المستلزمات الخدمية لهم والا فأن الكثيرين منهم يودون العودة ولكن المشكلة أين يسكن؟ لذا نحنُ لدينا اتصالات مع بقية الجهات المعنية بالشأن نفسهِ فلابد من توفير مناخ امني للكثير منهم فلدينا اتصالات أمنية وكذلك الاتصال بشيوخ العشائر أن تتولى مناطق سكناهم كي نحصل من خلالهم على ضمانات أمنهم وأيضاً الاتفاق مع قيادة العمليات والشرطة العامة والمحلية لضمان عودتهم انا اعتقد بأن ذلك هو ما يمكن ان نقدمهُ كمحافظة لملف المهجرين.

■هل ان المحافظة اقترحت بعض المشاريع الستراتيجية لمحافظة بغداد؟

– حتى الآن كان لدينا مؤتمر ولكن لا يمكن الجزم بذلك فلا يوجد هنالك تخطيط واضح بالنسبة للعاصمة بغداد وأين نتجه بصراحة فهل نقيم مدناً جديدة أم أحياء سكنية أين نتجه شمالاً ام جنوباً، أين يا ترى ستكون المناطق الصناعية والمراكز التجارية التي نريدها؟ بصراحة فلازلنا نشعر بأن منطقة الشورجة التجارية هي ليست كافية او مناطق ساحة التحرير فهي قليلة الآن لذلك نحن نحتاج الكثير كالمدينة الإعلامية التي نفكر بها عن طريق استثمار منطقة شمال بغداد بعد البوابة مدينة إعلامية تستوعب كل القنوات العراقية وغيرها وتوفر لها كل الخدمات ونحتاج كذلك الى ملعب كبير لكرة القدم غير ملعب الشعب وكذلك نحتاج الى مراكز تجارية جديدة ومولات لتنظيم فوضى الأسواق وتوسيعها وأيضاً نحن بحاجة الى التركيز على موضوع شبكة النقل التي لا تزال ضعيفة وغير قادرة على الاستيعاب الكلي، هنالك فكرة قطار معلق ولكن بغداد لا تزال بسبب محدودية الصلاحيات وضيق الرؤى لذلك لم نتفق على الأغلب كما حصل في مشروع مترو بغداد الذي هو الآخر قضية معطلة في ظل وجود تلك التقاطعات، اما مدينة المستقبل فقد حصلنا على مذكرة تفاهم مع شركة اماراتية لبنائها وكان من المقرر ان تقدم مخططاتها علماً انهم زودونا بمخططات معمارية لكننا نحتاج الى مخططات تفصيلية وكم سيكون في كل عمارة وبناية من مرافق لم تأتنا تلك التفاصيل، كذلك مشروع بناء فندق عصري باسم منتجع الرافدين الذي سيكون بمثابة فندق خمس نجوم وبخدمات طبية وخدمية وترفيهية متكاملة فقد تم الاتفاق بشأنه مع احد الشركة لبنائه مقابلاً للمنطقة الخضراء جهة مدينة الزوراء وكذلك مول تجاري كبيريناسب هذه المنطقة بأعتبارها منطقة حكومية ويمكن استفادة اهل بغداد منها كثيراً علماً ان تصميمه المعماري جاهز حالياً والفندق كذلك تفصيلاته موجودة ونأمل ان شاء الله ان نبني صرحاً جديداً لمدينة بغداد والاهم من ذلك نحن في نيتنا ان نغير وجه بغداد بصورة عامة نمسح عنها الحزن والكآبة فحتى ألوان البنايات لسنا راضين عنها فهي بلون رمادي وداكن وانا شخصياً أوصيت ان يبنى مجمع الصالحية بألوان زاهية ومشرقة وتحمل الحياة والتطلع لغد أفضل كالأبيض والأزرق الفاتح على خلاف تلك الألوان الداكنة والموحية الى حقبة الحروب والعنف وغيرها يجب ان ننطلق نحو الأمام ويجب ان نغير بغداد المليئة بالإمكانات سواء من الناحية التراثية ام السياحية فيها الأرض والماء والنخيل لكن للأسف لم يستثمر حتى الآن كل هذا وسكانها لا يزالون يعانون لذا نحن نأمل ان نحقق ما نستطيعه خلال السنوات المقبلة.

■ما دور المحافظة في إمكانية النهوض بالمشاريع العمرانية التي تخص الجانب السياحي لبغداد؟

– ما موجود لدينا فعلياً هنالك هيئة الاستثمار التي وعدتنا ببناء ١١٢٠٠٠وحدة سكنية في بغداد ويجب هنا ان تتم تهيئة الأرض لهم هنا فمشكلة السكن لدينا في بغداد مشكلة كبيرة هنالك لدينا تداخل في الصلاحيات فالقانون رقم ٢١ يعطي المحافظة صلاحيات كبيرة وواسعة ولكن للأسف فأن الوزارات ما تزال تطوق هذا القانون سيما ما يخص الأراضي فلا يستطيع الوزير أحياناً أن يستوعب، ان المحافظ مسؤول عن كل بغداد وشوارعها ومرافقها ويقول بالمقابل انا وزير ومنصبي كذا ولكن بالحقيقة هو اتحادي وعمله لكل العراق لذلك فان الوزراء يتدخلون في الشؤون المحلية ويحاولون تنفيذ مشاريع من دون الرجوع للحكومة المحلية في حين اننا احتراماً لهم لا نقدمهم للمحكمة الاتحادية علماً اننا لدينا أيضاً صلاحيات حسب الدستور ومتمسكين بتلك الصلاحيات فإذا كانت الأرض مثلاً ليست من الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية لا يذكرها الدستور ولكن انا حينما أريد تخصيص الأرض فالتسجيل العقاري يقول لا نسجلها والقضية هنا وأقولها بصراحة هي عرقلات سياسية لا تزال موجودة ولكن نحن نأمل في الحكومة القادمة التخلص من كل تلك المعرقلات ونحظى بالانسجام ما بين الحكومتين الاتحادية والمحلية وان يأتي وزراء يتفهمون القانون الجديد والعراق الجديد.

■ ما حجم الموازنة الاستثمارية للعام المقبل ٢٠١٠؟

– بالنسبة للموازنة الاستثمارية فنحنُ قد قدمنا قرابة ١٥٠٠مليار أي ما نحن نريدهُ كموازنة لسنة ٢٠١٠ علماً ان موازنة العام الحالي هي ٦٢٥ مليار دينار والتي صرفت على المشاريع التي هي قيد الإنشاء والانجاز وهنا انتظرنا الميزانية التكميلية والتي كانت بحدود ٤٠٠ مليار التي عُطلت أيضاً علماً ان في جدول أعمالنا لهذا الغرض كنا نهيئ لإنشاء ٦٠مدرسة وعدد من المستوصفات وفي حسابنا كان المقرر ان نبدأ العمل بها في العام الحالي ولكن أيضاً لم نحصل على شيء فبقينا على ميزانيتنا وحتى الآن المعلومات التي تسربت الينا ان الميزانية الاستثمارية للعام المقبل قيمتها كميزانية العام الحالي وهو ما جاء مخيباً ومحبطاً لآمالنا لذلك انا في احد اللقاءات الرسمية طالبت الحكومة الاتحادية بالنظر لموازنة العام المقبل بشكل آخر وطالبت نواب بغداد في مجلس النواب بأن يدافعوا عن بغداد وان لا ينشغلوا بالصراعات السياسية وان المحافظ من الجهة الفلانية وهم من الجهة الفلانية الأخرى وهذا للأسف موجود ولذلك لا نجد دعماً من القوى الخاسرة في انتخابات مجالس المحافظات لذا نحن نطالب بأدراج موازنة توازي المشاريع التي توقفت بسبب قلة التخصيصات المالية انا شخصياً قلت لهم كم هي ميزانية بغداد ولديها ٦٨ نائباً في البرلمان وكم هي ميزانية كردستان ولديها ٤١ نائباً يمثلها كيف يمكن ان تكون هذه القسمة غير المنصفة وبغداد تمثل ٢١ ٪من البرلمان وكردستان تمثل ١٣٪ كم هذا يأخذ وكم ذاك يأخذ انا أريدكم ان تدافعوا عن بغداد وليس فقط يكون دفاعكم عن القضايا السياسية متناسين أنكم منتخبون من قبلهم من فيجب ان تلتفتوا الى ناخبيكم وتتركوا الانشغال بالمعارك الانتخابية والمساجلات والانتقادات فقبل ان تقول ما الذي قدمتهُ الحكومة المحلية لماذا لا تسألوا أنفسكم ما الذي قدمتموه انتم للحكومة المحلية لديكم سلطة لديكم نفوذ لديكم تأثير على اللجنة المالية لكن للأسف لا نجد أي تعاون في هذا الجانب وحتى هذه اللحظة

الاقتصادي | العدد (1685) السنة السابعة - الثلاثاء (29) كانون الاول 2009

ما أسباب ارتفاع أسعار تذاكر الطائرات القادمة الى

أصحاب شركات: ارتفاع تكاليف التأمين وراء هذه
مسؤول حكومي: إيجار الطائرات وصرفيات الوقود سبب ارتف

■ تحقيق / سعاد الراشد

تتميز حركة النقل الجوي بارتفاع لافت للنظر في أسعار التذاكر القادمة والمغادرة من والى العراق بالقياس الى دول الجوار الإقليمي وبلدان العالم الأخرى.

(المدى الاقتصادي) بحثت في أسباب هذا الارتفاع وتأثيرات ذلك على حركة النقل الجوي التي ترتبط ارتباطاً مباشرا بقطاعات اقتصادية أخرى.

دخول عنصر المنافسة

مدير شركة الفضاء السياحية عبد خضير أوعز ارتفاع الأسعار الى عدم الاستقرار الأمني في العراق مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف التامين على الطيران العالمي والسبب انه لا احد يخاطر بطائرة غالية التكاليف علما ان المعايير العالمية التي تعتمد على ساعة الطيران الواحدة تكلف ١٥٠ دولاراً منها تكلفة البنزين وغيرها من الخدمات هذه المعايير غير معمولة في العراق وبعض الأحيان ترتفع أسعار التذاكر بشكل تبعا للموسم والصيف دون الشتاء، لان الناس يقبلون على السفر اكثر من الشتاء لذا ترتفع الأسعار وهي ظاهرة عالمية كما ان رسوم الخطوط الجوية العراقية على الشركات هي أجور باهظة جدا يتحملها في النهاية الراكب، إضافة الى دفع رسوم الى الناقل الوطني ولهذه الأسباب نجد ارتفاعاً في الأسعار.

اما بخصوص دخول القطاع الخاص فقد اثر إيجاباً على قطاع الطيران لانه يتسم بالمرونة بالأسعار ودخول عنصر المنافسة.

مكلفة وترهق كاهل المواطن

المواطن احمد عبد السلام موظف في التربية قال ان أجور أسعار التذكرة في العراق باهظة التكاليف على المواطن العراقي حيث أكثر الناس لاسيما الذين يذهبون للعلاج ما تجعل هذه التكاليف عبئا ثقيلا على المواطن الذي تجعله ظروفه الصحية يرجع الى خيار السفر، مضيفاً: ان عدم الدقة في المواعد أصبحت سمة غالبة لدى الخطوط الجوية العراقية، حيث يتم إبلاغك ان الطائرة ستغادر الساعة الثالثة وتنظر انت الى الساعة السادسة مساء إضافة الى ذلك ان المواطن يذهب الى المطار وهو حاجز مسبقا يفاجئ بالقول ان الطائرة حجزت للمسؤول الفلاني او للوزير الفلاني مسبقا يتم بيع المقاعد على حساب المواطن!

ى العراق والمغادرة منه؟

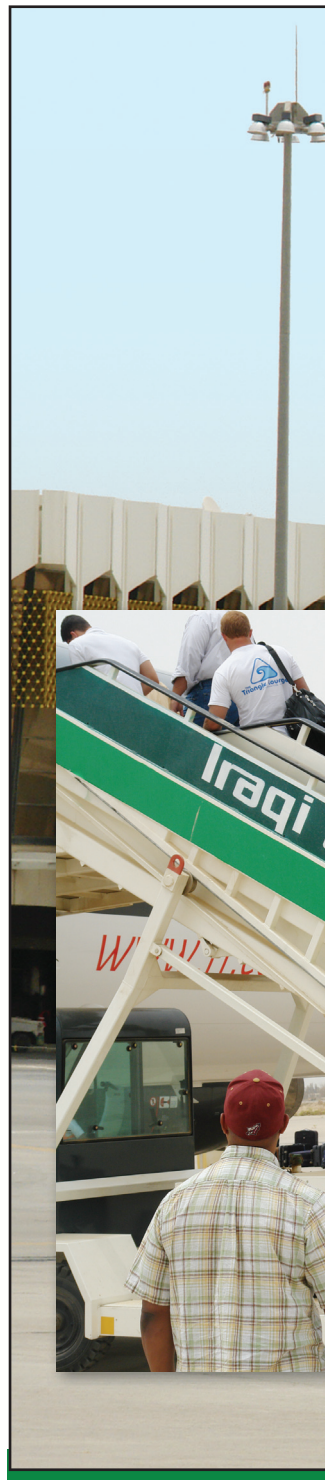

أسعار مناسبة والتقنية مفقودة

احمد عبد الله مسافر قادم من ألمانيا يهم بالعودة ليقطع تذكرة الإياب أكد ان أسعار التذاكر في العراق مناسبة لذلك اخترنا الخطوط الجوية العراقية، مضيفاً: ان التقنية في دول العالم قد بلغت الذروة في مجال الطيران ولكن في هذا القطاع تكاد شبة معدومة فالحجز يتم عن طريق النقال وليس عن طريق خط انترنيت مع المطار معتبرا هذا نوعاً من التخلف التقني الذي تجاوزته الكثير من البلدان.

رفض محمد الجبوري وهو مندوب شركة الغيث ان تكون خطوط الجوية العراقية باهظة الأسعار، مؤكداً انها فقط في بعض المواسم حيث يكون الطيران قليلاً والمسافرون كثيرون ويفضل ابو حيدر ان يأتي الى الخطوط الجوية العراقية لما تتسم من رخص في الأسعار فهي ارخص من الطيران الإماراتي والسوري ومع ذلك نرى المواطن عندما يأتي الى الشركة يكون متذمراً من ارتفاع أسعارها ويأمل ان تنخفض أكثر وكما هو معمول في السابق.

التحديد بضوابط

احمد عبد الله عبد الغفور وهو يتجه الى الإمارات عن طريق الخطوط الجوية العراقية قال: ان الخطوط الجوية هي مستوى عال بكل شيء تضاهي مستوى العالم من ناحية الخدمات والأمان والأسعار وضبط المواعيد لا يعلو عليها لا خطوط أوروبية ولا أي شركة أخرى.

ويرى ان دخول القطاع الخاص في هذا المجال يؤثر سلباً لانه أصبحت كل شركة تعمل على هواها، فلابد ان يحدد القطاع الخاص بضوابط اذا دخل في هذا المجال.

نظام (الكونشن) يرفع أسعار التذكرة

صاحب شركة سياحية في شارع السعدون احمد علي حمزة يؤكد ان الطيران في العراق يحتاج الى تامين عال جدا لذلك ان سعر التذكرة تكلف الكثير وترهق كاهل المواطن وهي أكثر بكثير من دول الجوار اذا تحدثنا عن الأسعار فهي أفضل من السنة المقبلة أسعار التذاكر اغلبها ثابتة وان كان هناك تخفيض فهو يشمل جميع الخطوط إضافة الى رسوم أخرى منها ١٣ دولاراً أضيفت الى التذاكر ضريبة مطار على كل مواطن يسافر وهو نظام معمول به دولياً، مضيفاً: ان معايير تحديد الأسعار هي من الدولة ويرى ان الطيران سوف يأخذ مساحته المعروفة وتنخفض الأسعار اذا ما كان هناك تعاون دولي فاغلب الدول لا تعطي (فيزا) للعراق فقد بلغت (الفيزا) للسويد ١٥٠٠٠ دولار وهي أسعار باهظة وفقط المقيم هو الذي يسافر إضافة الى المواطن الذي عنده فيزة ولكن على العموم فأن خطوط الجوية العراقية أسعارها تتسم بالثبات ولكن نظام (الكونكشن) هو الذي أدى الى رفع سعر التذكرة فالمواطن الذي يطير من بغداد الى تركيا مثلا يتوقف في السليمانية تكون أسعار التذكرة اكثر وهي موجودة على مستوى العالم ولابد لشركة الطيران ان تكون طياراتها عالية على مستوى الخدمات لكي ترتقي الى مستوى القطاع العالمي والحقيقة ان احدث طائرة تملكها الخطوط الجوية العراقية هي موديل ٨٣ في حين استقدمت طائرات وكما يسمونها حديثة فهي لا تحمل الا ١٠٠ نفر ولا تطير الا مسافات معينة.

وتستغرب نوال العزاوي مديرة شركة الطيف السياحية ان بعض الأحيان يتم التبليغ ان الطائرة محجوزة ولا يوجد حجز ونتفاجأ ان الطائرة طارت بخمسة أنفار ما هي الأسباب التي تقف وراء ذلك؟ لا ندري.

التخفيضات في الأسعار إجراءات ضعيفة ومحدودة

الأكاديمي احمد الشمري الأستاذ المساعد في جامعة بغداد قال: ارتفاع الأسعار غير عادي بسبب رسوم التامين على الطائرات التي تدخل المجال الجوي العراقي، فالمسافر الذي يأتي من ألمانيا يقطع تذكرة الى العراق تكون أجورها عالية جدا تشكل ضعف سعر البطاقة عندما يذهب الى الكويت ويسلك طريق البر لدخول العراق عن طريق البصرة أي ان أجورها ضعف فيما لو حضرت للكويت، اما باقي المعايير فانا أرى انها معايير دولية معتمدة كذلك زيادة الطلب ترفع من أجور الطائرة وهناك كثير من المحاولات من جانب القطاع الخاص بأن يلجأ لتأسيس شركة طيران، الا ان هذه المحاولات لم تفض الى نتائج حاسمة بسبب عدم جدية القطاع الخاص من جهة وضعف الدعم الحكومي من جهة أخرى لمثل هذه التوجهات وكأن وزارة النقل تخاف من منافسة القطاع الخاص في الوقت الذي تؤسس هذه الشركات سوف يؤدي الى اتساع الخدمات وظهور عنصر المنافسة ويخفض أجور النقل، مضيفاً: ان تخفيض أجور النقل في الفترة الأخيرة مازالت إجراءات ضعيفة ومحدودة بسبب قلة الطائرات العراقية والتخفيض شمل الخطوط التي لا توجد عليها منافسة مع الشركات الأجنبية حيث ان هناك خطوط نقل نحن لا نملك طائرة لها وانما نعتمد على خطوط طيران أجنبية مثل السويد قررت تسيير رحلات من استوكهولم الى مطار النجف بطائراتهم فهذه الحالات ليس لنا دور فيها ولا نستطيع تخفيض أجور النقل.

خطط مستقبلية لاعتماد إيجار طائرات حديثة

أما معاون مدير الخطوط الجوية العراقية ناصر حسين بندر قال: ان ارتفاع أسعار التذكرة بالنسبة لخطوط الجوية العراقية قياسا الى المنطقة ودول العالم الأخرى، وأضاف: ان أسعار خطوط الجوية العراقية مبنية على حسابات عديدة يدخل فيها إيجار الطائرات والتامين والكلفة العامة والخاصة بالموظفين وصرفيات الوقود وعليها تحديد سعر بطاقة السفر على اي قطاع من القطاعات التي تصلها خطوط الجوية العراقية ومع ذلك فان أسعار التذاكر التي تبيعها شركة الخطوط الجوية العراقية برغم أن اغلب طائراتنا مؤجرة فانها تعتبر أسعاراً متدنية بالنسبة لأسعار التذاكر التي تباع من باقي الشركات العاملة على قطاعات العراق وخير دليل على ذلك فان بطاقة السفر من البحرين الى العراق هي اقل من بطاقة السفر التي تبيعها طيرا ن الخليج وكذلك بطاقة السفر لقطاع بغداد – عمان هي اقل من التذاكر التي تباع من قبل الطيران الأردني، وهكذا بالنسبة لجميع القطاعات ومع ذلك بتوجيه من وزير النقل ودعما للمواطن الكريم فقد تم تخفيض بطاقات السفر على اغلب القطاعات للعراقيين فقط نسبة ١٠- ١٥٪ بالنسبة الى جدوى دخول القطاع الخاص في إدارة وعمل شركات الخطوط وتأثيرها على الأسعار قال: شركات القطاع الخاص اذا دخلت في هذا المجال فانها سوف تخدم المواطن من خلال التنافس بينها لتقديم الخدمة للمواطن، اما في ما يتعلق بمعايير تحديد الأسعار يتأتى من قوانين منظمة ايتا، الخطوط الجوية العراقية أحد أعضائها وحساب كلفة التذكرة، اما في ما يخص مدى صلاحية بعض الطائرات للاستخدام فقد ذكر ان اعتماد معيار السلامة استناداً الى قانون منظمة الطيران الدولية فهي لا تعتمد اعتماداً كلياً على تاريخ صنع الطائرة وانما يعتمد اعتماداً كلياً على الإدامة الدورية للطائرة كذلك الوضع العام للطائرة بحيث يؤمن سلامة تلك الطائرات لذلك فان هناك موديلات متقادمة، ولكن بسبب الأدامة الدورية قد تكون أفضل من ناحية الأمان من طائرات ذات موديلات حديثة ومع ذلك صدرت التعليمات من وزارة النقل سلطة الطيران المدني بعدم السماح بتسجيل أي طائرة بالسجل المدني العراقي اذا كان عمرها يتجاوز العشرين عاما، وقد وضعت الخطوط الجوية العراقية خطة مستقبلية لاعتماد إيجار طائرات حديثة ومن شركات أوروبية معتمدة وهو النهج الذي تعتمده الخطوط الجوية العراقية.

مشهد اقتصادي

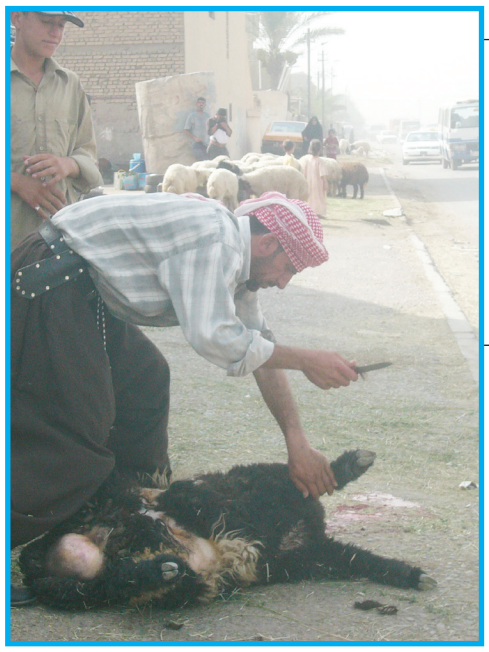

الاقتصادي

مع حلول عاشوراء ازداد الطلب على اللحوم الحمراء وارتفعت اسعارها

الاقتصادي

طلب متزايد على السجاد العراقي الذي تفتقده الاسواق

الاقتصادي

الماء الصالح للشرب في ازمة حقيقية

الاقتصادي

مع ارتفاع مستوى خط الفقر البالات تنتعش وسط بغداد

الاقتصادي | العدد (1685) السنة السابعة - الثلاثاء (29) كانون الاول 2009

اقتصاد السوق الاجتماعي

مقارنة وتحليل وتعشيق التجربة الالمانيةمع مرتسمات لخلق اقتصاد عراقي بعد التغيير

الجزء الاول

■ احمد كاظم حبي×

تتمتع تسمية (اقتصاد السوق الاجتماعي) بجاذبية اكيدة لأنها تجمع قطبي (السوق) و(المجتمع) وكلاهما رمز محبب في احدى المنظومتين الفكريتين الغالبتين على الفكر والخطاب في الاقتصاد السياسي خصوصاً وفي السياسة عموماً في العالم اجمع (الليبرالية من جهة والاشتراكية من جهة أخرى).

هذا النمط من الاقتصاد يُعزّز استخدامه لشعوب (تعيش تحولات اقتصادية عميقة وتواجه مطالب اجتماعية شتى وقد خرجت من معاناة حروب وانظمة شمولية).

علماً ان دول كثيرة تبنته ونجحت في تطبيقه على اقتصادياتها.

اولاً: في الصين يسمى (اقتصاد السوق الاشتراكي).

ثانياً: في كثير من الدول الأوروبية يسمى (الاقتصاد الاجتماعي للسوق).

وعند أخذنا للتجربة الالمانية فهي تنبع من مسارين:

الاول: ان المانيا كانت الرائدة فيه والمجذّرة لرؤاه.

الثاني: وجود أوجه تشابه (مع اختلاف البنى الاجتماعية والثقافية) بين مامر به الاقتصاد الالماني والاقتصاد العراقي من دمار الحروب والتطلع الى رسم سياسة اقتصادية لمداواة تداعيات تلك الحروب وأفرازاتها.

فالمانيا تجمع في مخيلة عرب المشرق صفتين نادرتين، أمتلاكها القوة الذاتية، وبراءة علاقتها التاريخية بهم وبما ان ابناء المشرق قد اكتووا بمرارة الهزائم وبمذلة الرضوح في تاريخهم الحديث فهم يعتبرون انفسهم ضعفاء بصفتهم الجماعية مفتقدين لمقدرات القوة التي تتحلى بها الدول ومؤسساتها (من الفرق الرياضية الى الشركات الصناعية الى الجيوش) ولذا يعظمون القوة المؤسسية حيث يجدونها، لكنهم في الوقت ذاته ينتفضون بحدة بصفتهم الخاصة حيال مهانة اشعارهم بضعفهم الجماعي، والمانيا في نظر الكثير منهم ترتدي جلال القوة من دون ان تحمل مرارة الاذلال، لا بل انها تشفي غليلهم لأنها اثبتت تكراراً أن قوتها توازي، ان لم تكن تفوق، قوة سائر كيانات الغرب التي أذلتهم قوتها طوال المرحلة الاستعمارية والى اليوم، فالمانيا على الرغم من مظاهر القوة التي تزينها في نظر شعوب المشرق المقهورة لم يكن لها حضور استعماري مباشر في العراق والمنطقة مثل فرنسا وبريطانيا ولا تأثير معلن وغير مرغوب فيه على مساره التاريخي مثل امريكا لا بل هي واجهت هذه الدول جميعاً في حربين عالميتين، فلم يختلط الاعجاب بأنجازاتها التقنية والعلمية والعسكرية بلوعة الاكتواء باطماعها وتعاليها.

ما يعزز هذه الصورة التخيلية أن اهل بلادنا في الغالب لايعرفون الكثير عن المانيا فيكاد لا يتكلم احد منهم الالمانية على عكس تملك العديدين لمعظم اللغات الغربية الاخرى لا، بل ان المثقفين من بينهم قد اكتسبوا مراجعهم التاريخية عن المانيا من كتب البريطانيين والفرنسيين والاميركيين ومن افلامهم وهي في غالبيتها تحمل صورة سلبية عن الالماني الرتيب العسكري العنيف القليل الفكاهة والمبادرة.

هذا في مجال التأثير الخارجي وأما على صعيد التجارب الداخلية وتباعدها وتماثلها فهناك عدد من المفاصل في تاريخ المانيا تحاكي ما عشناه في العراق، فالمانيا دولة حديثة العهد لم تتشكل نهائياً الا في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر وشهدت حربين ولاسيما الحرب العالمية الثانية احدثتا دماراً هائلاً واستدعتا اعادة اعمار طالت لبضعة عقود، وهذا يشبه ما عشناه في العراق وشهدت كذلك غداة الحرب العالمية الثانية (كما شهد العراق غداة احداث ١٩٩١) حركات نزوح كثيفة وشهدت اعادة توحيد في مطلع التسعينيات (كما تم ارجاع اقليم كردستان بعد الـ٢٠٠٣ الى العراق الجديد).

من هنا فأن المقاربة والمقارنة تستأهلان ان تندرجا وفق محطات ثلاث.

١- في النظرية لأننا نتعامل هنا مع نظرية سياسية واقتصادية هي نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي.

٢- في التجربة والممارسة لأن النظريات الاقتصادية والاجتماعية متى طرحت على العلن لا تعود كلاماً مجرداً ولا يصح اعتبارها كذلك ولأن العديد من الممارسات السياسية والاقتصادية في المقابل لا يستند الى نظرية معلنة اصلاً كما هو الحال عندنا في العراق.

٣- العلاقة الثنائية الاتجاه بين التجربة والنظرية.

أولا: في النظرية:

على الصعيد النظري يسهل تحديد اي نظرية انطلاقاً مما تُنقَض اكثر ما يمكن تحديدها انطلاقاً مما تقول لأن اصحاب النظريات ومروجوها عندما يطرحون مقولاتهم يسعون طبعاً الى تسويقها بالشكل الذي يقربها من السامعين فلا تظهر بالضرورة العناصر ولا الميزات الخاصة بها، بينما لايمكن تصور تكوين النظرية اصلاً الابوصفه تمايزاً عن الاطروحات القائمة سابقاً أو أقلّه اعادة ترتيب لتلك الاطروحات او لبعضها وما من نظرية تأتي من فراغ أو من خارج عالم النظريات.

نشأ فكر اقتصاد السوق الاجتماعي من مشاعر الخوف بعد الحرب العالمية الاولى ومآسيها على انهيار الدولة وأتى ردة فعل على عدد من التجارب السابقة طاول بعضها مجمل العالم الغربي الصناعي في حينها وكان بعضها الآخر خاصاً بالمانيا بالمعنى التاريخي المباشر.. نشأ هذا الفكر في كنف جمهورية (فايمر) القلقة وأتى في مواجهة كل من المرحلة البسماركية السابقة والفكر الاشتراكي الماركسي والتوجهات النازية الى السياسية والاقتصادية ومن هنا نلاحظ اوجه تشابه نوعاً ما من ناحية الاقتصاد السياسي في العراق.

من خصائص الرأسمالية الالمانية ان نشأتها تواكبت مع فكر اقتصادي غلبت عليه النزعة التاريخية والمؤسسية في مقابل فكر اقتصادي في بريطانيا وفرنسا كان اكثر تركيزاً على الفردية الحرة (الليبرالية) من القيود المؤسسية ولم يبد الفكر الاقتصادي الالماني خلال تاريخه شغفاً كبيراً في الافكار الليبرالية على عكس ماشهدته النمسا المجاورة تحديداً ومن هنا جاء التشابه مع الاقتصاد العراقي الذي غلبت عليه النزعة التاريخية والمؤسسية سوى بعض التجارب الليبرالية الخجولة في العهد الملكي والتي سرعان ما تبخرت وانتهت تماماً بقرارات التأميم عام ١٩٦٤م.

نشأة مدرسة اقتصاد السوق الاجتماعي وفق روادها كبعث لليبرالية وقد اطلقوا عليها اسم الليبرالية المنظمة او المنتظمة وهي طبعاً غير النيوليبرالية التي عرفناها في ايامنا وما اكثر الذين استخدموا هذا التعبير وما اكثر المدلولات التي يشير اليها واسمها الاصلي هو ال اوردوليبرالزم(ordoliberalismus) وهي تقوم على المزاوجة بين فكرتي الانتظام والليبرالية والليبرالية التي تدّعي احيائها هي ليبرالية الكلاسيكيين في نهاية القرن الثامن عشر التي تبرز فعلاً بعض نقاط التشابه معها فهي اولا مبنية على فكر يشتمل على البعدين الفلسفي والاقتصادي معاً، وهي ثانياً نخبوية التوجه تتوخى التأثير على الاحداث من خلال تأثيرها على النخب، وهي ثالثاً تبشيرية يبذل مروجوها جهوداً مركزة لتوسيع دائرة مؤيديها في الجامعات والنشر والمحاضرات.

ويمكننا القول اليوم انها تشبه ايضاً المقولات الاقتصادية الكلاسيكية في نهاية القرن الثامن عشر لكونها لم تستمر طويلاً محافظة على استقلاليتها ونقائها النظريين فتم استيعابها الى حد بعيد من تيارات فكرية أخرى لاسيما الفكر النيوكلاسيكي بحيث بات وهج فكر السوق الاجتماعي بوصفه فكراً اقتصادياً متراجعاً قياساً على موقع المدرسة الانكلوسكسونية السائدة على الرغم من رواج تسميته في سوق الشعارات الاقتصادية.

عناوين هذه المدرسة:

١- على المستوى الاقتصادي: ان الليبرالية ليست تلقائية او فطرية او طبيعية لدى البشر، بل هي نظام مبني ارادياً وتاريخياً واذا اردنا ان نضيف ان الليبرالية الفطرية اذا تُركت تسير على هواها تنتهي بسرعة وبالضرورة الى الدمار والتقهقر وبالتالي فان ثمة حاجة مطلقة لحماية الليبرالية من الانحراف الذي تنحو اليه تلقائياً ولاقامة انظمة اجتماعية تحيط بالحرية الاقتصادية وتنظم عملها من جهة وتُعير مسألة التعويضات الاجتماعية اهتماماً من جهة ثانية، واللافت ان هذه المدرسة تنظر الى التعويضات الاجتماعية من منظور التقديمات الرديفة أي تصحيحاً للخلل وسداً للحاجات التي لا تلبى تلقائياً وليس من ضمن منطق تعميم انظمة الرعاية والتقديمات الاجتماعية وهذا فرق اساسي ليس فقط مع النظريات الاشتراكية وانما ايضاً مع (المقاربة الابوية) لقادة يمينيين مثل بسمارك، ولا ننسى ان الضمان الصحي وضمان البطالة انشأهما بسمارك لتطويق الاطروحات الاشتراكية وليس لنصرة مقولة اقتصاد السوق الاجتماعي الذي أتى لاحقاً ولا حزب الوسط الذي كان قائماً أيام بسمارك والتي كانت مقولاته قريبة الى مقولات اقتصاد السوق الاجتماعي.

في المقابل تشدّد مدرسة اقتصاد السوق الاجتماعي على اهمية حيادية السياسات العامة حيال آليات السوق فهي على الصعيد النقدي من أشد انصار الثبات النقدي واستقلالية المصارف المركزية وكان لها دور حاسم في أرساء المصرف المركزي الأوروبي على اساس الاستقلالية ذاتها التي تأسس عليها المصرف المركزي الأوروبي وهنا نشير الى قانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ الذي أقرّه (بريمر) بخصوص استقلالية البنك المركزي العراقي.

وتعتبر سياسة السوق الاجتماعي التضخم آفة خطيرة لذا لابد ان نتذكر مفاعيل التضخم في المانيا في العشرينات على الساحة السياسية وتأثيره على توسع الحركة النازية، لابد من الاشارة لدينا في العراق دوائر ومؤسسات عدة بعضها حكومي وبعضها الآخر غير حكومي، الحكومي تابع لوزارة التخطيط تقوم

بمراقبة نسب التضخم في السوق العراقية واعطاء ارقام عن نسب التضخم في الصحف ووسائل الاعلام الاخرى ولكن من دون النجاح في كبح هذا التضخم الا بنسب وبمبادرات خجولة.

على الصعيد المالي يعتبر اقتصاد السوق الاجتماعي من اشد مناهضي العجوزات في الموازنة العامة ولا تعتبر الاستدانة العامة مبررة الا لتمويل الاستثمارات المنتجة.

٢- على المستوى الاجرائي ترجم رواد اقتصاد السوق الاجتماعي نظريتهم الى نهج محكم يمكن التعرف على آثاره ليس في المانيا فقط وانما ايضاً في المدرسات الأوروبية وهو يرتكز على دستور اقتصادي يتضمنه الدستورالسياسي وقوامه تحقيق المنافسة معياراً اساسياً لكل سياسة اقتصادية، ويجري تفصيل الدستور الاقتصادي المقر من الشعب وفق عدد من المبادئ التأسيسية (DIE KONSTITUIERENDEN PRINZIPIEN) التي يضعها اهل العلم.

اولاً : ثبات النقد.

ثانياً : حرية دخول الاسواق.

ثالثاً : الملكية الفردية بوصفها ضرورة لأداء النظام.

رابعاً : حرية التعاقد وتوكيد المسؤولية المدنية للمتعاقدين.

خامساً : استقرار السياسات الاقتصادية لتسهيل الاستشراف والاستثمار.

يميز رواد الاوردو ليبرالية بدقة في عمل السلطات العامة بين الاعمال التي تطاول الأُطر وتلك التي تطاول المسارات.

الأُطر :هي كل مايحيط الحياة الاقتصادية كالسكان والتعليم والبيئة والعدل والصحة وللدولة ان تتدخل في كل هذه المجالات وبقوة وعملها يسمى تنظيمياً (ordmungspolitik).

المسارات: هي الحركة الاقتصادية بذاتها وللسوق ان تحدد فيها الاسعار وبالتالي يكون كل تدخل للدولة مسيئاً الا بقدر مايكون تسييرياً (prozesspolitik).

٣- على الصعيد الفلسفي ان الليبرالية نظام اجتماعي وليست قيمة فردية لأنها لو كانت كذلك لفرضت ذاتها من دون الحاجة الى تأطير مجتمعي، بل يذهبون الى ابعد من ذلك ويقولون ان الحرية ليست قيمة خُلقية مطلقة فالقيمة المطلقة هي النظام الاجتماعي.

والحرية الاقتصادية هي خير وسيلة لخدمة هذا الهدف العالي ولكنها وسيلة من الوسائل وعلى هذا الاساس يلتقي هذا الفكر مع الفكر المسيحي الكنيسي في كثير من التوجهات العامة على تأطير السلوك الفردي وهذا ايضاً جوهر الفكر الاسلامي استناداً الى مقولة تراتبية القيم العامة بينما يختلف مع الفكر الليبرالي ولاسيما مع المدرستين النمساوية والاسكتلندية وقد استوحت تسمية الحركة الاوردو ليبرالية وعنوان مجلتها المرجعية التي مازالت تصدر حتى اليوم بأسم أوردو من تعبير استخدمه القديس اغسطينوس.

ولعل المسألة المحورية في نظر هذه المدرسة الفكرية تكمن في التراتبية النظرية والسببية التي تقيمها بين الحيز الاقتصادي تحديداً والنظام الاجتماعي عموما.

فإن كان معظم اتباعها متفقين على المستوى الاجرائي حيث يعتبرون ان النظام الاجتماعي يتقدم على النظام الاقتصادي على صعيد الغايات بينما يحظى النظام الاقتصادي على الاولوية مقابل السياسات الاجتماعية على صعيد الوسائل فان مواقفهم تشهد تبايناً ملحوظاًعلى المستوى النظري : فثمة بينهم (أحد ابرز المؤسسين، أويكن Eucken مثلاً) من يعتبرأن معظم الاختلالات المجتمعية (إن لم تكن كلها تعود الى تأزم الاقتصاد، والمثال المؤسس في هذا السياق يبقى طبعاً صعود النازية في ظل الازمة الاقتصادية التي شهدتها المانيا ما بين الحربين العالميتين وثمة في المقابل يرى روبكي ان الاختلالات الاقتصادية ليست سوى انعكاس لأزمة مجتمعية عميقة ولا يخفى ما يفتح هذا التباين النظري من ثغرات في تماسك النظرية حيال النظريتين المرجعيتين النيو ليبرالية والماركسية.

٤- من الوجهة السياسية تؤدي هذه المقاربة بمفارقة لافتة قياساً على بعض الاعتقادات السطحية السائدة

الى جعل دور الدولة أساسياً وتأسيساً في المجتمع فالمسألة ليست ايلاء الدولة بعض المهام الاجتماعية (وهم اصلاً لايولون هذا الدور الاهتمام الذي يفترضه العموم)، بل تكمن المسألة في وضع انظمة مجتمعية إرادية تنعكس اولوية الانظمة المجتمعية في عدد من المجالات من ابرزها المحاربة الشرسة لجميع اشكال الاحتكارات لاعتبارهم ان الليبرالة على فضائلها الاجرائية تولد الاحتكارات بأستمرار والاحتكارات تقتل الليبرالية وتعطل مفاعيلها المنشودة.

تجدر الاشارة الى ان هذا التوجه ضد الاحتكارات يناقض التوجه السائد تاريخياً في الاقتصاد الالماني الذي شهد باكراً موجات تركز عارمة سواء في ايام بسمارك او ايام النازية وهو لا يتلاقى أيضاً مع التكتلات النقابية القطاعية التي شجعتها النزعات الاشتراكية كافة بما فيها الاشتراكية المسيحية، ومن هنا يأتي الاهتمام الدؤوب لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيزها وهي ما زالت الى اليوم تؤسس النسيج الاساسي والقاعدة الصلبة للقدرة الالمانية (وليس المقصود هنا المؤسسات المجهرية العائلية الطابع والبدائية الانتاج مثلما هي الحال في بلادنا عندما يدور الكلام عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هنا ايضا السعي الى تعزيز ما سمي بديميقراطية رأس المال أي الادخار الشعبي وصيغ الضمان الترسمالية، وهذا ما تسعى اليه الدولة من مشاريع صغيرة ومتوسطة يزيد عدد العاملين فيها عن خمسة وعشرين عاملاً بدعمها للقروض ولكن لن تنجح هكذا آلية في انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في العراق كما حصل في المانيا لوجود الفروقات العقائدية والاجتماعية والسياسية وعدم اكتمال هوية عراقية وطنية تسند هكذا تأسيس لمشاريع صغيرة ومتوسطة وتشوه الاقتصاد العراقي الريعي وتأثيره في تشويه الرؤى الاجتماعية والاقتصادية في السوق العراقية.

تثير نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي لمن ينظر اليها انطلاقاً من احدى النظريتين المرجعيتين النيو ليبرالية والماركسية وعلى الرغم من احكام بنيانها بعض الحيرة لأنها تجمع مقولات لا ترى اي من هذه النظريتين مجالاً لجمعها فهي في الوقت ذاته شديدة الحرص على ليبرالية الاسواق وحركية الاسعار من جهة ومتمسكة بدور سام ولاهوتي للدولة بوصفها مسؤولة عن النظام الاجتماعي وتستدعي هذه الحيرة المنهجية ملاحظتين.

الملاحظة الاولى: منهجية وهي ان الحيرة التي تثيرها نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي اكثر بروزاً على الصعيد النظري منها على الصعيد الاجرائي، فالنيو ليبرالية المطلقة انكشفت أخيراً بمناسبة الازمة المالية العالمية الحالية درجت اتكالها على الدولة فطرحت جانباً أيديولوجيا تخطي الدولة التي بقيت تروج لها منذ سنوات والاقتصاد الموجه (لاسيما في الاتحاد السوفييتي قبل انهيار نظامه) قد ادخل في واقع ممارسته آليات السوق في مجالات عدة من الاقتصاد دون الكلام عن الدور الحيوي لاقتصاد السوق الموازي ومن هنا فان الموضع الخاص بهذه النظرية (اقتصاد السوق الاجتماعي) بين النظريات الاقتصادية المرجعية وان كان يفسر عدم انتشارها بوصفها نظرية خارج نطاق الدول الناطقة بالالمانية (المانيا والنمسا وسويسرا) فانه يدعو للتفكير في مسأله أهم ألا وهي موقع كل من هذه النظريات من الممارسات الفعلية التي تتم في ظلها الشكلي.

الملاحظة الثانية: وهي تاريخية مفادها ان ادّعاء اصحاب نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي انها بعث للفكر الليبرالي قول صادق وهو يخبر عن حقيقة ان الليبرالية لم تدخل فعلياً الى ساحة الفكر الالماني الا معهم أي بتأخر قرن ونصف عن انطلاقها في بريطانيا وفرنسا منذ ايام الاقتصاديين الكلاسيكيين والمفارقة في هذا السياق انطلق في المانيا في عز الازمة المالية العالمية في الثلاثينيات في وقت كان هذا الفكر (الليبرالي) يشهد تراجعاً حاداً واعادة نظر جوهرية في بلاده الاصلية حيال الفكر الاشتراكي او من قبل التجديد الكينزي ولقد استمرت المفارقة الزمنية بعد الحرب العالمية الثانية فبدأ رواد اقتصاد السوق الاجتماعي عندما وصل بعضهم الى السلطة في نهاية الاربعينيات يسيرون عكس التيار السائد في أوروبا لصالح الافكار الاشتراكية ليس في شرق أوروبا وحسب، بل في غربها (فرنسا وبريطانيا).

اين يقف العراق على الصعيد النظري من هذا المسار؟

اذا بدأ الفكر الاقتصادي في المانيا متأخراً عن مسار الفكر الاقتصادي الغالب في العالم وهذا مايفسر تناقض توجهاته في لحظة معينة من التوجهات الاقتصادية الغالبة فأنه حافظ من دون شك على نوعية رفيعة انعكست في توسع الجهد النظري ليطاول مجالات مختلفة من العلوم الانسانية في استمراريته لعقود واستيعابه لاحداث وتطورات جسيمة ولتيارات وآراء متنوعة والاهم من ذلك كله في تمكنه من رفد الفكر الاقتصادي العالمي بمقولات جديدة أثرت في مساره العام مقارنة مع العراق نرى ان الاتجاهات الغالبة على الفكر الاقتصادي فيه غداة الاستقلال والحرب العالمية الثانية أتت هي معاكسة للتوجه الغالب في حينه على الفكر الاقتصادي العالمي وعلى التوجهات السائدة ايضاً في المنطقة.

توحي مقارنة الفكر الاقتصادي في كل من المانيا والعراق بتشابههما في معارضة مسار الفكر الاقتصادي الغالب في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية لكن هذا التشابه خادع لأنه يخفي موقعين مختلفين للفكر الاقتصادي في العمل العام، فالفكر الاقتصادي الالماني الى جانب إيلائه الدولة مسؤولية نظرية تأسيسية يفترض مسبقاً ان الدولة قائمة ومقتدرة مادياً ومعنوياً مع مجمل المؤسسات الادارية والعلمية المواكبة ومنها الجامعات والمنتديات السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي يتكرز فيها جهده النظري وتدور حولها سجالاته، ومن هنا يضطر الفكر الاقتصادي الى استيفاء شروط عدة من التبلور والتماسك والتعمق مقابل اطلاله على منافذ تأثير تبدأ من التعليم والنشر وتصل الى التأثير في برامج الاحزاب والى تبوؤ المراكز العامة، اما في العراق فموقع الفكر من الممارسة مختلف، ففي مجال الفكر الاقتصادي يتمسك العراقيون ببضع عبارات عامة وردت في الدساتير الموقتة وتتكرر في شتى المناسبات بما فيها ما طرح من افكار مشوهة ومهمشة بشأن تحرير السوق وعمل ثورات اقتصادية هي عبارة عن زوبعة في فنجان وهذا ما حصل في اعوام ٧٧،٧٨،٧٩ عندما قاد صدام ماسمي في وقتها (اصلاحات الواقع الزراعي والصناعي في العراق) وما لحقه في اعوام ٨٤،٨٥ من تحويل العمال الى موظفين والعمل على تشجيع القطاع الخاص لكن المسافة بين هذه الشعارات الفضفاضة والممارسة كبيرة جداً حيث ان هذه الشعارات لم تتغير في حين تغيرت الوقائع الاقتصادية جذرياً في العالم وكيف لها ان تتغير مع ماشهده المجتمع من هزّات وانهيارات مروعة، ففي العراق يعني اباحة شراء السلطة بالمال وشراء المال بالسلطة في بلد ريعي يعتمد على مايصدره من نفط وبحكم تركز الثروة في قبضة واحدة اصطلح على تسميتها الدولة حيث ان العراق ومنذ عام ١٩٢١م لم ينشأ دولة، بل انشأ سلطة وجل وظائف ماسمي بالدولة يتصل باعادة توزيع الثروة بما يوفر شروط استمرار النظام العام ومحوره استمرار القدرة على ضبط آلية التوزيع هذه فقد اختلطت الثروة والسلطة منذ نشوئهما معاً وبالتالي قان المقولات عن اقتصاد السوق الاجتماعي مثلها مثل الكلام عن الاقتصاد الحر او الاشتراكية لا يعدو كونه تغليفاً متنوعاً بحسب التقاليد المختلفة لكل بلد ولكل مجموعة حاكمة لنمط اقتصادي سياسي واحد، لذا وجب علينا ان يكون الاقتصادي هو من يقود السياسي والسياسي يقوم بتنفيذ خطط الاقتصادي.

× رئيس مهندسين أقدم
وزارة النفط

الاقتصادي | العدد (1685) السنة السابعة - الثلاثاء (29) كانون الاول 2009

مشهد البورصة خلال عام 2009

تراجع تداول قطاعات التأمين والاستثمار والزراعة وارتفاع الفنادق والمصارف

■ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

اعتبر متداولون في البورصة العراقية، ان قطاعات التأمين والاستثمار المالي والزراعة كانت الأقل حظاً في تداولات العام ٢٠٠٩، اذ انها لم تسجل أي ارتفاعات او تداولات ملحوظة، فيما ارتفعت حظوظ قطاعات المصارف والفنادق في تداولات سوق العراق للأوراق المالية للعام الحالي.

في حين رأى متداولون ان ذلك يعود الى عدم تطور أداء الشركات المتخصصة بهذه القطاعات او تحقيقها للأرباح، قال آخرون ان امتلاك عدد محدود من المستثمرين لأسهمها، هو السبب في ذلك.

ويقول المستثمر حبيب ياقو توما بحسب وكالة (أصوات العراق) ان "شركات قطاعات الاستثمار المالي والتأمين والزراعة كانت الأقل حظاً بين قطاعات البورصة العراقية خلال العام ٢٠٠٩"، مضيفاً: ان شركات الاستثمار المالي أغلبها متوقف عن التداول او تحقيق الإرباح، لأنها منغلقة على نفسها وفق الضوابط والقوانين المفروضة عليها"، إضافة الى فرض اشتراكات كبيرة عليهم من قبل السوق وهم بلا ربح وبعضها يحقق خسائر.

واستثنى ياقو من توقف التداول وتحقيق الأرباح "شركة الوئام التي أعلنت عن توزيعها ٣٣٪ خلال عقد هيئتها العام، حيث أغلقت على دينارين و٩٧٠ فلسا للسهم بعد ان كانت بسعر دينار و٣٠٠ فلس العام الماضي، وشركة القمة التي ارتفع سهمها الى ثلاثة دنانير بعد ان كان بسعر دينار و٤٥٠ فلسا العام الماضي.

وتشارك في سوق الأوراق المالية العراقية تسع شركات للاستثمار المالي وهي الأيام والخيمة والزوراء والخير وبين النهرين وشركة القمة والوئام والباتك، وشهدت نسب تداول لا تكاد تذكر خلال ٢٠٠٩ ، فيما لم يتجاوز أسعار أسهم اغلبها الدينار الواحد بكثير.

ويتفق عضو اتحاد الوسطاء محمد إسماعيل مع ما ذهب اليه ياقو من ان القطاعات الثلاثة كانت الأقل حظا خلال ٢٠٠٩، مبينا لوكالة (أصوات العراق) أن شركات قطاع الاستثمار "لم تحظ بتداولات مهمة، والمستثمر عازف عن العمل معها لانها تعمل بنظام المحفظة الاستثمارية ليتجنب دفع مبالغ إضافية كعمولات، وبالتالي لا تحقق أرباحاً، مشيراً الى ان أي مستثمر "لا ينظر اليها الا على أساس خطة بعيدة المدى بعد دخول أوراق مالية جديدة الى جانب الأسهم في تداولات البورصة، مثل السندات المالية".

وأضاف إسماعيل ان "شركات التأمين لم تحظ بفرص عمل حقيقية خلال العام ٢٠٠٩ بسبب ضعف الوعي التأميني من جهة وعدم إعادة النظر بقانونها من جهة أخرى، مشيراً الى أن "المستثمر او المضارب، كلاهما غير مهتم بالحصول على أسهم شركات التأمين لانها غير مغرية للشراء وبلا أرباح تذكر".

ويبلغ عدد شركات التأمين في البورصة خمساً فقط، وهي كل من شركة الأمين التي ارتفعت ٥٠ فلسا خلال العام الحالي، لتغلق على دينار و١٠٠ فلس للسهم، ودار السلام التي ارتفعت ٦٠٠ فلس لتغلق على دينارين و٥٠٠ فلس للسهم، والأهلية التي ارتفعت ٢٠٠ فلس لتغلق على دينار و١٠٠ فلس للسهم، فيما لم يتم التداول على شركتي الحمراء والخليج.

وبشأن أبرز مشاكل شركات القطاع الزراعي التي أقصتها عن لعب دور مهم في التداولات خلال ٢٠٠٩ في البورصة، أوضح احد المستثمرين ان تلك الشركات "تعاني مثل بقية القطاعات في العراق بشكل عام من مشاكل الجفاف وعدم توفر الدعم، كما ان بعضها مثل شركة البذور مدين لوزارة المالية بمبالغ طائلة نتيجة قروض تعسرت اثر حوادث السلب والنهب في العام ٢٠٠٣ وهي مهددة بالتصفية".

وأضاف المستثمر: ان بعض الشركات الزراعية في البورصة "تعمل في مجال تربية الدواجن والأسماك والمواشي، وهذه الشركات لديها مشاكل كبيرة أهمها عدم توفر الأعلاف والطاقة او الوقود" داعيا الحكومة الى "إقرار قوانين مهمة تتعلق بالقطاع الزراعي وحمايته من الإغراق السلعي وإتاحة الفرصة للمنتجات العراقية للمنافسة".

ويبلغ عدد الشركات الزراعية في البورصة العراقية تسع شركات لم يتم التداول على خمس منها، فيما جرى تداول محدود على شركات الحديثة للإنتاج الحيواني التي أغلقت على دينار و٢٥٠ فلسا العام الحالي منخفضة عن إغلاق العام الماضي الذي بلغ دينارا و٤٠٠ فلس للسهم، والأهلية للإنتاج الزراعي التي أغلقت على دينار و١٤٠ فلسا للسهم مرتفعة من ٨٠٠ فلس للسهم، والعراقية للمنتجات الزراعية التي أغلقت على ثلاثة دنانير و١٦٠ فلسا للسهم منخفضة عن سعر العام الماضي الذي بلغ أربعة دنانير و٦٠٠ فلس، وأخيراً اسماك الشرق الأوسط التي أغلقت على خمسة دنانير و٥٠٠ فلس للسهم.

وأشار عضو مجلس المحافظين في البورصة العراقية ليث التميمي الى ان القطاعات الثلاثة "لها صفة مشتركة وهي قلة رأسمال شركاتها، ما يعني ان عدد أسهمها قليل ويمتلكه عدد محدود من المستثمرين" مضيفا ان "هناك شركات يكون أعضاء مجلس إدارتها هم من يملكون الأغلبية الساحقة للأسهم وغير راغبين بتداولها في البورصة، رغبة منهم بالاحتفاظ بها لأنفسهم وهذا بالتالي يعني ان التداول عليها يكون محدودا جدا".

وكان سوق العراق للأوراق المالية، تأسس بموجب القانون المرقم ٧٤ في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، وباشر نشاطه في أول جلسة تداول له في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، ويعقد حاليا خمس جلسات أسبوعيا.

ويعد (السوق) منظمة مستقلة عن الحكومة ووزارة المالية، لا تستهدف الربح وتعود ملكيتها للأعضاء، ويجب ان تكون تعاملاته التجارية المشتركة مع الغير بطريقة تجارية لا تتناقض مع القانون العراقي ونظامه الداخلي والتعليمات الأخرى.

خصائص تطور روسيا

■ إعداد/كريم محمد حسين

تتمثل الصفة الأساسية الثابتة للتاريخ الروسي ببطء تطور البلاد، وما ينجم عن ذلك من وجود اقتصاد متخلف، وبنية اجتماعية بدائية، ومستوًى ثقافي متدنٍ.

وكانت الطبيعة نفسها تفرض الركودَ الطويل على سكان السهل الفسيح المترامي الأطراف، ذي الطقس القاسي، المفتوح أمام رياح الشرق وهجرات الآسيويين. ولقد استمر الصراع ضد شعوب الرعاة الرُحَّل حتى نهاية القرن السابع عشر تقريبًا. ولم يتوقف الصراع ضد الرياح التي تحمل الصقيع في الشتاء والجفاف في الصيف حتى يومنا هذا. وكانت الزراعة -قاعدة التطور كله- تتقدم عن طريق التوسع الأفقي في المساحات المزروعة؛ إذ كان المواطنون في الشمال يقطعون أشجار الغابات أو يحرقونها، ويحرثون السهوب العذراء في الجنوب، وهكذا كانوا يمتلكون ثروة الطبيعة بالعرض من دون محاولة الغوص في الأعماق.

وفي الفترة التي تربعت بها شعوب الغرب البربرية على أنقاض الحضارة الرومانية، واستخدمت في البناء عددًا كبيرًا من الأحجار الأثرية، لم يجد السلافيون في الشرق أي إرث في سهولهم المحرومة البائسة؛ إذ كان مستوى من سبقهم أدنى من مستواهم. ولقد وقفت شعوب أوروبا الغربية عند حدودها الطبيعية، فلم تلبث أن أنشأت مدنها الاقتصادية الحضارية التي كانت مدنًا صناعية. وما كادت شعوب السهل الشرقي تُحس بضيق مجالها حتى توغلت وسط الغابات، أو هاجرت إلى المناطق النائية والسهوب.

وتحولت أفضل العناصر الفلاحية وأكثرها بداهة ومهارة في البلاد الغربية إلى حضريين، وحرفيين، وتجار، وتحولت بعض العناصر الفعَّالة الجريئة في الشرق إلى تُجار، ولكن أغلب هذه العناصر انقلب إلى قوزاق، وحرس حدود، أو رواد للأراضي البكر، ولذا فإن تطور التباين الاجتماعي العنيف في الغرب تأخر في الشرق إلى حد بعيد، وفقد تركيزه عن طريق التمدد والتوسع، وفي عهد بطرس الأول كتب فيكو ما يلي: "ويحكم قيصر موسكو -رغم كونه مسيحيًا- أشخاصًا خاملي الذهن". وبعكس "خمول ذهن" الموسكوفيين بطء وتيرة التطور الاقتصادي، وعدم وضوح العلاقات بين الطبقات، وفقر التاريخ الداخلي.

ولقد أنكر المؤرخون القدامى وجود الإقطاع في روسيا، ولكن الدراسات الحديثة تؤكد وجوده بشكل لا يقبل الجدل، وإضافة إلى ذلك فإن العناصر الأساسية للإقطاع في روسيا مماثلة للعناصر التي عرفها الغرب. بَيْد أن اضطررنا إلى الدخول في مناقشات علمية طويلة بغية الإقرار بوجود عصر إقطاعي في روسيا، يعني أن الإقطاع الروسي رأى النور قبل الأوان، وكان غامضَ الشكل فقيرًا بمعالم ثقافته.

وتبنَّى بلد كبير متخلف المنجزات المادية والأيديولوجية للبلاد المتقدمة، وحاول التشبع بها، ولكن هذا لا يعني أنه طبَّق مسيرة هذه البلاد بشكل حرفي، وعرف جميع مراحل تاريخها، وتعتمد نظرية تكرار الدورات التاريخية -التي نادى بها فيكو وتلامذته- على دراسة الدورات كما وصفتها الثقافات التي سبقت الرأسمالية، كما تعتمد جزئيًا على التجارب الأولى للتطور الرأسمالي، والحقيقة أن الطبيعة الإقليمية والمتناوبة للتطور بأسره تتضمن شيئًا من تكرار المراحل الثقافية في بؤرات متجددة دائمًا، ولكن الرأسمالية تمثل وضعًا متقدمًا بالنسبة لهذه الظروف؛ إذ إنها أعدت شمولية واستمرارية تطور الإنسانية، ونفذت ذلك إلى حد ما، وهذا ما يستبعد إمكانية تكرار أشكال التطور عند مختلف الأمم. وليس على أي بلد متخلف يضطر إلى السير وراء بلاد متقدمة أن يتبع بالضرورة نظامًا متسلسلاً يشابه النظام الذي سارت عليه؛ لأن ميزة وضع متخلف تاريخيًا -وهذا الوضع قائم- يسمح لشعب ما، أو يفرض بالأحرى عليه أن يتبنى الأشياء الجاهزة قبل انقضاء الفترات المحددة، وأن يقفز بذلك عددًا من المراحل الوسطية.

وتتخلى الشعوب الهمجية عن القوس والسهام لتستخدم البندقية مباشرة من دون أن تضطر إلى قطع المسافة التي فصلت من قبل بين هذين السلاحين. ولم يأخذ الأوروبيون الذين استعمروا أمريكا التاريخ منذ بدايته، ولقد توصلت ألمانيا والولايات المتحدة، إلى تجاوز إنكلترا اقتصاديًا بعد أن عرف تطورهما الرأسمالي تأخرًا ملحوظًا، وإذا نظرنا إلى الوضع في إنكلترا وجدنا أن الفوضى المحافظة في صناعة الفحم البريطانية وفي أدمغة ماكدونالد وأصدقائه، ما هي إلا الجِزْيَة التي كان على بريطانيا أن تدفعها لقاء سيطرتها الماضية -الطويلة- على الرأسمالية، ومن المؤكد أن تطور أمة متخلفة تاريخيًا يؤدي في النهاية إلى تركيب خاص يضم مختلف مراحل التطور التاريخي، ويأخذ منحى التطور بمجمله شكلاً معقدًا، مركبًا، غير منتظم.

ولكن إمكانية حرق الدرجات الوُسطى لا تشكل أمرًا محتومًا، وهي في نهاية المطاف محدودة بقدرات البلاد الاقتصادية والثقافية، ومن المعروف أن البلد المتخلف يخفض عادة مستوى الأمور الجاهزة التي يأخذها من الخارج، وهو لا يفعل ذلك إلا ليؤمن تلاؤمها مع ثقافته المتخلفة عما يأخذه، ولكن شكل التمثل نفسه يتسم في هذه الحالات بالتناقض، ولهذا فإن تبنِّي العناصر التقنية، وأساليب الحياة الغربية، والفن العسكري، والصناعة في عهد بطرس الأول قد زاد من حدة قانون القنانة، كشكل أساسي لتنظيم العمل.

وأدى استخدام التسليح الأوروبي، والاقتراض من أوروبا في سبيل التسلح -وهما نتيجتان حتميتان لثقافة أعلى- إلى تقوية القيصرية، التي عرقلت بدورها تطور البلاد.

وكان الفقر سمة مميزة للإقطاع الروسي، ولتاريخ روسيا القديمة بأسره، ولقد عبَّر هذا الفقر عن نفسه أصدق تعبير بانعدام مدن القرون الوسطى التي تشكل مركزًا للحرفيين والتجار، ولم تستطع الحرفية في روسيا التخلص من علاقتها الوثيقة مع الزراعة، واحتفظت بصفة الصناعات الصغيرة المحلية، وكانت المدن الروسية في الماضي مراكز تجارية، إدارية، عسكرية، ومناطق سكن يعيش فيها ملاك الأراضي النبلاء؛ ولذا فقد كانت مراكز استهلاك لا مراكز إنتاج. وحتى مدينة نوفوغورود، التي كانت على علاقات وثيقة مع رابطة تجار حوض الرين، ولم تعرف نير التتر أبدًا، فقد كانت مدينة تجارة لا مركز صناعة.

صحيح أن تبعثر الصناعات الريفية الصغيرة في مختلف مناطق البلاد كان يتطلب الخدمات الوسطية لتجارة واسعة النطاق، ولكن التجار الرحل كانوا عاجزين عن أن يشغلوا في الحياة الاجتماعية مكانًا مشابهًا للمكان الذي شغلته في الغرب البرجوازية المتوسطة والصغيرة لتجمعات الحرفيين، والتجار، والصناعيين، تلك البرجوازية المرتبطة بشكل جد وثيق مع الأطراف الريفية، وإضافة إلى ذلك، فقد كانت الخطوط الرئيسة للتجارة الروسية مرتبطة بالخارج، وتمنح رأس المال التجاري الخارجي منذ قرون بعيدة دورًا أساسيًا موجهًا، وتعطي شكلاً نصف استعماري لحركة الأعمال التجارية التي كان التاجر الروسي يلعب فيها دور الوسيط بين القرية الروسية ومدن الغرب، واستمر تطور هذا النوع من العلاقات الاقتصادية في عصر الرأسمالية الروسية، ثم تجسدت هذه العلاقات على أكمل وجه في الحرب الإمبريالية.

ولعبت تفاهة قيمة المدن الروسية دورًا مهمًا في خلق دولة آسيوية الشكل والمحتوى. ومنعت بصورة خاصة من تحقيق الإصلاح الديني، أي استبدال أرثوذكسية الإقطاعية البيروقراطية بأشكال مسيحية أكثر عصرية، وأشد تلاؤمًا مع المجتمع البورجوازي، ولم يتجاوز الصراع ضد كنيسة الدولة مستوى تشكيل الطوائف الفلاحية المتعددة، وفي مقدمتها طائفة "المؤمنين القدامى".

وقبل الثورة الفرنسية الكبرى بنحو ١٥ عامًا انفجرت في روسيا حركة القوزاق والفلاحين والعمال -الأقنان في الأورال- وأطلق على هذه الحركة اسم انتفاضة بوغاتشيف. فما هو النقص الذي منع هذه الانتفاضة الشعبية الرهيبة من أن تتحول إلى ثورة الطبقة الثالثة(١) (Tiers - Etat)؟

لقد أدَّى انعدام الديمقراطية الصناعية في المدن إلى منع الحرب الفلاحية من التطور والارتقاء إلى مستوى الثورة، كما تعذَّر على الطوائف الدينية الريفية أن تسمو إلى مستوى الإصلاح الديني. ونجم عن انتفاضة بوغاتشيف تدعيم التسلط البيروقراطي، حامي مصالح طبقة النبلاء التي أثبتت قدرتها من جديد في الساعة العصيبة.

لقد بدأ تحويل مظهر البلاد وفق الصورة الأوروبية في عهد بطرس الأول. ثم أصبح هذا التحول في القرن التالي ضرورة مُلحة بالنسبة للطبقة المسيطرة، أي طبقة النبلاء. وفي عام ١٨٢٥ عمم مثقفو النبلاء هذه الضرورة باتجاه سياسي، فتوصلوا إلى حركة عسكرية تستهدف تخفيف حدة السلطة الفردية. وتأثرت العناصر المتقدمة من النبلاء بدفع البرجوازية الأوروبية المتطورة، فحاولت أن تحل محل الطبقة الثالثة (Tiers - Etat) التي لم تكن موجودة. وكانت نية هذه المجموعة على الأقل مزج النظام الليبرالي مع قواعد سيطرة طغمتها؛ لذا فقد كانت تخشى رفع مستوى الفلاحين أكثر من أي شيء آخر، وليس من المستغرب أن هذا التآمر بقي عملاً من أعمال مجموعة ممتازة من الضباط المنعزلين الذين ضحوا بحياتهم من دون أن يقاتلوا بكل معنى الكلمة، وهذا هو معنى انتفاضة الديسمبريين.

وكان النبلاء الذين يمتلكون المصانع أول النبلاء الذين نادوا باستبدال عمل الأقنان بالعمال المأجورين العاديين. ولقد دُفعوا إلى هذا الموقف أيضًا بسبب تزايد حجم تصدير القمح الروسي. وفي عام ١٨٦١، اعتمدت البيروقراطية النبيلة على ملاك الأراضي الليبراليين وحققت الإصلاح الزراعي وفق مفهومها. ووقفت الليبرالية البرجوازية العاجزة خلال هذا العمل موقف الجوقة المؤيدة. ومن المؤكد أن القيصرية حلت المسألة الروسية الأساسية -المسألة الزراعية- بأسلوب أكثر خسة وأشد خبثًا من الأسلوب الذي تجرأت الملكية البروسية على استخدامه بعد عشر سنوات، لحل المسألة الألمانية الأساسية -مسألة الوحدة الوطنية.

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية

□ سعر الخصم

يطلق سعر الخصم على سعر الفائدة الذي يحسب على اساسه المبلغ الواجب خصمه من البوليصة او السند الاذني ويتوقف هذا على طبيعة الاوراق التجارية اولا وعلى الحالة الاقتصادية ثانيا فبعض الاوراق التجارية اذا توفرت فيها شروط خاصة تخصم بسعر اقل من السعر العادي وتسمى هذه الاوراق بـ(الاوراق خارج البنك) وكذا بالنسبة لسعر خصمها (سعر الخصم خارج البنك وفي الظروف العادية يحدد البنك المركزي سعرا رسميا للخصم يكون عادة اقل من سعر الخصم في المصاريف التجارية).

□ اقتصاد حرب

هو نمط او قواعد ادارة الاقتصاد وفق المقتضيات والظروف التي تفرضها ادارة الحرب وذلك انطلاقا من طبيعة الحرب ومواصفات العدو وخططه المحتملة وبما يضمن حشد الطاقات الحيوية من بشرية واقتصادية ومعنوية لتامين حاجات المقاتلين ومستلزمات القتال وتحقيق الصمود والمنفعة للوطن عن طريق ترشيد الانتاج وتحديد أوجه الاستهلاك وليس بالضرورة انتظار وقوع الحرب لفرض اقتصاد الحرب بل ان الدول كثيرا ما تلجأ الى اعتماد درجات متفاوتة من اجراءات اقتصاد الحرب في زمن السلم انطلاقا من توقعاتها لخطط العدو او مخططاتها المستقلة لتحقيق اهداف معينة.

□ الخلف الخاص

هومن يتلقى من سلفه ملكية شيء معين بالذات او حقا عينيا آخر على هذا الشيء.. والشيء الذي يتلقاه الخلف ،اوتلقى حقا عينيا آخر عليه، قد يكون دينا وقد يكون عينا فالمشتري خلف خاص للبائع في الشيء المبيع وهو يخلفه في عين معينة بالذات، وكذلك الموهوب له والموصى له بعين معينة .فهما خلف خاص للواهب والموصي لانهما يخلفانهما في ملكية شيء معين بالذات.

□ الرهن التأميني

هو عقد يكسب الدائن على عقار مخصص لوفاء دينه حقا عينيا يكون له بمقتضاه ان يتقدم على الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة ، في استيفاء حقه من ثمن ذلك العقار في أي يد يكون ولا ينعقد الرهن التأميني الا أن يسجله في دائرة التسجيل العقاري ويعطى لكل منهما نسخة من سند عقد الرهن موقعاً عليه منهما ونفقات العقد على الراهن الا اذا اتفق على غير ذلك ويجوز ان يكون الراهن هو المدين نفسه ويجوز ان يكون كفيلا عينيا يقدم هنا رهنا تأمينيا لمصلحة المدين وفي كلتا الحالتين يجب ان يكون الراهن مالكا للعقار المرهون او متصرفا فيه.

□ مؤشر سعر

وسط مرجع للاسعار لبضاعة وخدمات متنوعة وتختار سنة اساس ويخصص لها رقم ١٠٠ قيمة لأغراض المقارنة .

العدد (1685)السنة السابعة -الثلاثاء (29) كانون الاول 2009 | الاقتصادي

سـوق الأسـهم المـاليـة

الجزء الثاني عشر

■تأليف: ريك هافر& سكوت هين

ترجمة: اسلام عامر

أُفتُتحت التجارة في السادس عشر من تشرين الاوَل /اكتوبر بأخبار تفيد بقيام قوات ايرانية بمهاجمة ناقلة نفط امريكية .

أن الخوف من الفوضى المتزايدة في الشرق الاوسط والارباكات المحتملة الحدوث في النفط قد أثار طلبات البيع وذلك سعياً من المستثمرين في البحث عن السلامة في السندات والنقد.

وفي الصباح الباكر فقد حفنةً من المؤشر (وهم الاشخاص الذين يقومون بعمليات الموازنة كأن يقومون ببيع وشراء البضائع او الادوات المالية في اسواق متعدية سعياً منهم في جني الارباح من الاسعار غير المتسارعة من دون المخاطرة نفذوا برامجا للبيع في بورصة نيويورك للتبادلات التجارية حيث بلغت قيمة البرامج ما يزيد على مئة وثمانين دولاراً.

لقد انشأ هذا الاجراء خصماً كبيرا لمؤشر ستاندرد آند بورز للعقود (S&P ٥٠٠) للعقود الآجلة وقيمة مؤشر ستاندرد آند بورز في نيويورك ولقد نشّط هذا الانحراف عددا من برامج التجارة للبيع.

ويُقدر ميتز احصاء برنامج التجارة هذا بثلاثة واربعين بالمئة من قيمة النصف ساعة الاخيرة وعند حلول وقت الاغلاق خسر مؤشر داو جونز الصناعي مئة وثمانين نقطة اخرى.

جعلت التقنيات الحديثة التجارة اسرع واكفأ من ذي قبل وبالرغم من هذا فقد أُفتُتحت التجارة في يوم الاثنين في ١٩ من شهر اكتوبَر/تشرين الاول بمشكلة قد ألفها التجار في عام ١٩٢٩ الا وهي تباطؤ معلومات الاسعار.

لم يتأخر التلغراف الكاتب لكن التجارة قد تأخرت بسبب التخلخلات التجارية مع المتخصصين الموجودين في ميدان التبادلات.

ولقد فرض طلب البيع الكبير مقارنة بطلب الشراء حالة من التأخير في عمليات التجارة ونتج هذا التاخير بسبب النقص في المعلومات التي تتعلق بمعلومات اسعار السوق والتي هي من مهمة المتخصصين.

ولقد زاد هذا النقص في المعلومات (في النسخة الحديثة والمتأخرة) من شريط التلغراف الكاتب زاد من مستويات القلق لدى التجارفي بورصة شيكاغو مركنتايل.

وحاول المتخصصون القيام بما في وسعهم الا انهم واجهوا معركة خاسرة في ذلك اليوم الذي عُرِف على انه يوم الاثنين الاسود.

وذَكر جون فيلي في ذلك اليوم واصفا اياه :"انه الشئ الاقرب الى الانهيار الذي لطالما اردت ان اراه"، وفي يوم الاثنين في التاسع عشر من اكتوبر تشرين الاول عام ١٩٨٧ تمت المداولة بما يفوق ٦٠٤ ملايين سهم وهي قيمة تقل بمقدار صغير عن القيمة السابقة المسجلة في يوم الجمعة السابق. وعندما انتهى هذا اليوم خسر مؤشر داو جونز الصناعي ٥٠٨ نقاط او ما يعادل ٢٢,٦ بالمئة.

ويعد هذا التراجع المئوي الاسود في تاريخ سوق الاسهم المالية.

وفي مساء يوم الاثنين كان هنالك تدافع للسيولة ولان بعض المتخصصين قاموا بأنهاء اليوم بصافي دخل مشتري الاسهم لم يتمكنوا من تلبية حاجاتهم الشرائية بالاموال المتواجدة (و يجب ان تُصفى الاسهم في غضون خمسة ايام)

وتعثر الممولون الطبيعيون ورفضت المصارف ايداعات القروض وقامت بحبس بطاقات الائتمان عن السوق.

كان الوضع مخيفاً جداً بحيث اصبحت الشركات تندمج في ليلة وضحاها سعيا منها لسد مسؤولياتها المالية.

ولم يكشف يوم الاثنين عن عدم قدرة المتخصصين في التعامل مع مثل هذا الضغط فحسب، بل وكشف عن المشاكل الموجودة في نظام تكنولوجيا التجارة.

ويوضح لنا الانهيار في النظام عدم القدرة على تنفيذ نظام ايقاف الطلب لتجنب الخسائر، حيث ادى عدم القدرة على اختراق السماسرة الى خسارة التجار مبالغ مالية ضخمة وذلك لسبب بسيط الا وهو عدم تنفيذ طلبات البيع الخاصة بهم وتأخرت التجارة في يوم الثلاثاء في العشرين من شهر اكتوبر تشرين الاول في العديد من الاسواق وعندما تم افتتاح السوق اخيرا توقفت وترددت في عملها في بعض الاوقات.

ويُظهر لنا حدث مبكرٌ واحد الفرق واضحا بين الانهيار الذي حصل في عام ١٩٢٩ والانهيار الذي حصل في عام ١٩٨٧، ففي صباح الثلاثاء الباكر اصدر نظام البنوك الفيدرالي الاحتياطي البيان التالي:"ان نظام البنوك الفيدرالي الاحتياطي ثابتٌ على مسؤولياته لكونه مصرف البلد المركزي ويعلن اليوم عن استعداده للمساعدة كمصدر للسيولة وذلك سعيا منه في دعم الاقتصاد والنظامً المالي"

وان حقيقة تخفيض نظام المصارف الفيدرالي لنسبة الاموال الفيدرالية من ٧,٥٠ الى ٦,٧٥ بالمئة قد ادت الى قلب سايكولوجية السوق.

وفي كواليس السوق استخدم غرينسبان رئيس مجلس الادارة وجيرالد كوريجان رئيس اتحاد مصارف النظام الفديرالي في نيويورك استخدما سياسة لي الاذرع، وفي يوم الخميس وصلت الاسهم اغلاقةً كانت اكبر من اغلاقتي يومي الثلاثاء والاربعاء وارتفع مؤشر داو جونز الصناعي ١٥ نقطة وهدفت الاجراءات التي قام بها الاتحاد الفيدرالي للبنوك الى اعادة بناء ثقة الاسواق.

استعاد مؤشر داو جونز الصناعي موازنته في بقية شهر اكتوبر/تشرين الاول وانتهت السنة من دون تسجيل اي خسارة اضافية كبيرة اخرى.

لم تحمل نتيجة الاحداث التي حصلت في عام ١٩٨٧ اي وجه تشابه مع نتيجة الاحداث التي حصلت في عام ١٩٢٩ حيث لم يكن هنالك كساد اقتصادي ولا حتى ركود اقتصادي الامر الذي فاجأ العديد من المراقبين و(المحترفين الاقتصاديين) الذين توقعوا ان تسبب مثل هذه الخسارة في الثروة انفاقا للمستهلكين الذي يؤدي بالتالي الى انهيار اقتصادي شامل.

ان ردة فعل السوق الايجابية كانت نتيجة للاستجابة السريعة التي ابداها نظام المصارف الفيدرالي وكما اوردنا سلفا فأن الاتحاد الفديرالي لنظام المصارف قد تحرك تحركا سريعا في عام ١٩٨٧ ليصبح الملاذ الاخير كمجموعة مصارف مقرضة للاموال.

ووصف روبرت باري رئيس مصارف النظام الفيدرالي في سانفرانسيسكو العمليات التي قام بها الاتحاد بدايةً من ضخ السيولة في السوق واستخدام سياسة لي الاذرع في ما يتعلق بالمؤسسات ووقفته المستعدة لضمان سير السوق على نحو منظم وصفه بقوله :"لقد قام نظام مصارف الأتحاد الفيدرالي بما كان من المفترض ان يقوم به حيث حوّل المخاطرة النظامية من السوق الى المصارف وبشكل اساسي الى مصارف النظام الفيدرالي والذي يعد المؤسسة الوحيدة التي تمتلك خزينا كافيا له القدرة على تحمل عبء المخاطرة، الامر الذي سمح للسوق ان تتوسط في اداء وظائفها وساعد نظام المصارف الفيدرالي في الحفاظ على استمرار السوق مفتوحةً".

نتج الانهيار الذي حصل في ١٩٨٧ لعدد من عمليات اعادة التشكيل التأسيسي في سوق الاسهم المالية، ويرتبط معظم هذه الاسباب في توقف التجارة عندما تم اختراق معايير محددة للتجارة.

وان "دورة السماسرة" التي حصلت ساعدت في ربط توقف التجارة عبر المستقبل وعبر ملكية الاسهم المستقبلية في سوق شيكاغو وعدم قدرة ميكانيكة التجارة على التعامل مع طوفان طلبات البيع التي ادت الى الانهيار.

وتكمن الموضوعية في دورة السماسرة في توقف التجارة الامر الذي ادى الى عدم حصول المشكلة الثانية والتي ذكرناها سلفا.

وعندما نطلع على تاريخ اسعار الاسهم الطويل فأننا سنرى ان الانهيار الذي حصل في عام ١٩٨٧ يبدو وكأنه نقطة تافهة في سباق الاسواق الكبير الذي بدأ في مطلع الثمانينيات واستمر حتى عام ٢٠٠٠ وقال تشارلز شواب والذي سمي دار السماسرة على اسمه:"لقد فعل يوم الاثنين الاسود كما فعل جاوز مع السباحين والذين لايريدون ان يُغمروا بالماء لكنهم مايزالون يأتون الى الساحل" لكن خوفهم من ان يغمروا بالماء تلاشى ولم يدم طويلا فعند انقضاء التسعينيات وصل مؤشر داوجونز الصناعي الى ٢,٨٠٠ مجتازا بذلك ذروة ارتفاعاته في عام ١٩٨٧ وعند مضي التسعينيات نسي المستثمرون ما حدث في يوم الاثنين الاسود وانغمسوا مرة اخرى في مياه الاموال وبحماسة اكبر.

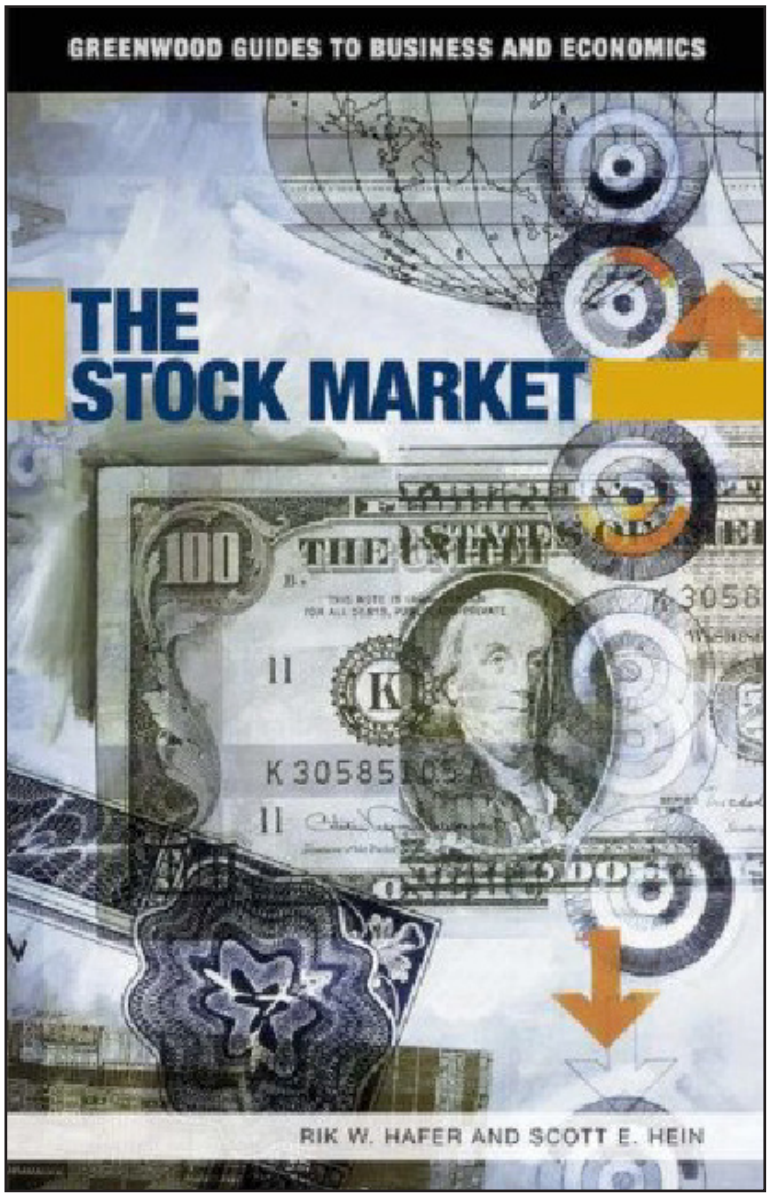

وثنية السوق.. والأزمة الاقتصادية الآن

■ ترجمة/ المدى الاقتصادي

إن كتاب جون كاسيدي الجديد، (كيف تفشل الأسواق: منطق النكبات الاقتصادية) هو تكملة لأعمال أخرى. ففي كتابه السابق، (Dot Con)، الذي ظهر في عام ٢٠٠٢، أرّخ لحماقات فقاعة سوق السلع في أواخر التسعينيات.

وفي كتابه الجديد، يعيد السيد كاسيدي، وهو كاتب بريطاني لمجلة نيو يوركر، سرد قصة انتعاشة السكن في أميركا و انكسارها

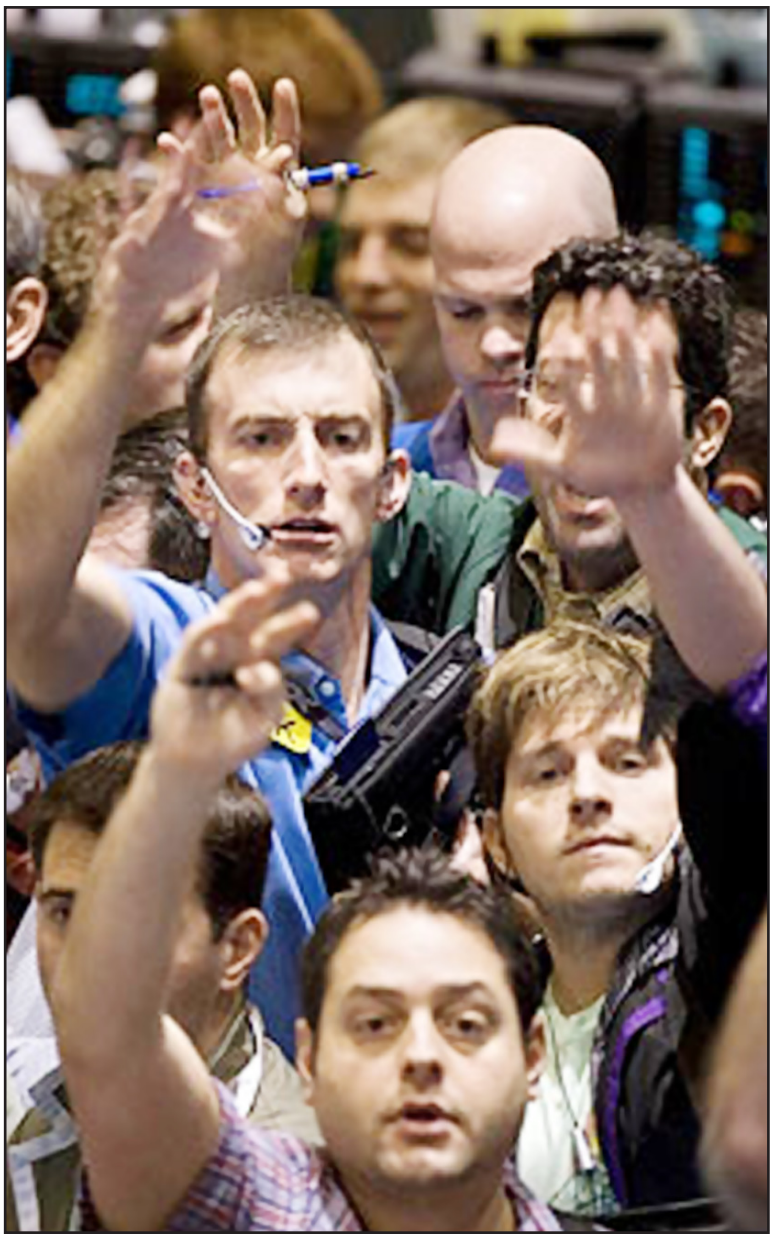

المدمر، وهو أكثر من كونه مجرد تقرير عن إخفاقات المنظمين وخداع الذات لدى المصرفيين و مشتري البيوت، و لو أنها أمور جرت تغطيتها جيداً في الكتاب، فبالنسبة للسيد كاسيدي، تكمن الجذور الأعمق للأزمة في الإغراء الثابت لفكرة: أن المجتمع يُخدم على أفضل وجه حين يُترَك الأفراد ليتابعوا منفعتهم الشخصية في أسواق حرة، وهو يدعو هذا بـ "الاقتصاد اليوتوبيً Utopian" (نسبةً إلى اليوتوبيا أو المدينة الفاضلة ـ م)، هذه الطريقة تتحول بالكتاب كثيراً إلى تاريخ جيد جداً للفكر الاقتصادي.

ويبدأ السيد كاسيدي بعام ١٧٧٦ مع آدم سمث بقصّابيه، وخبازيه، و صانعي البيرة، الذين كانوا يجهزون سلعهم كما لو كانت هناك يدٌ خفية توجه ذلك، وقد أغني تحليل سمث أكثر في أربعينيات القرن الماضي من قبل فريدريك فون هايك، النمساوي الذي رأى إلى أسعار السوق كإشارات تبيّن أية سلع كانت نادرة و أية سلع كانت وافرة، فكانت فكرة هايك عن السوق الحرة كماكنة لمعالجة ونقل المعلومات " واحدة من أعظم إدراكات القرن العشرين"، كما يكتب السيد كاسيدي.

و يعطي الكتاب تقريراً مفصلاً عن الكيفية التي تطور بها "البرهان" الرسمي لفعالية الأسواق الحرة، فقد أنجز الاختراق أو التطور المهم في أوائل خمسينيات القرن الماضي من قبل كينيث أرو، وهو عالم اقتصاد أميركي، وجيرارد ديبرو، المتخصص الفرنسي في الرياضيات الذي توفي في عام ٢٠٠٤، والسيد كاسيدي تعجبه الرياضيات، لكنه يوضح بأن اكتشافاتهما تعتمد على بعض الافتراضات غير الواقعية، وهو شيء كان العالمان النظريان واضحين تماماً بشأنه، وقد بدت نظرية أرو و ديبرو، " نظرية التوازن equilibriumالعام"، وكأنها تمنح طمغة المصادقة العلمية لأسواق غير مقيدة، ويمكن أن تكون قد جعلت منً الأصعب تحدي آراء السوق الحرة الصفائية purist لألان غرينسبان، رئيس الاحتياطي الفيدرالي حتى عام ٢٠٠٦ الذي يلومه السيد كاسيدي جزئياً بسبب الدوتكوم وفقاعات السكن أو العقار.

وبعد عرضه لمعتقدات الاقتصاد اليوتوبي، نجد المؤلف يُحدث ثقوباً فيها، فمنفعة الذات الفردية لا تفيد على الدوام المجتمع، كما يؤكد، وتؤدي إلى بُركة عميقة من البحث (وهو ما يدعوه "اقتصاد واقعي الأساس reality-based"ليدعم قضيته، والأسواق تفشل إذا ما أرسلت الأسعار بالإشارات الخطأ، فمثلاً ينبغي للزيادة في أسعار السكن أن تثبط عزم المشترين الجدد، وعملياً على كل حال، فإن أسعاراً أعلى هي حافز للمشترين الذين يأملون في الانتفاع من ارتفاعات أخرى.

وبالنسبة للراغبين في امتلاك مساكن، فإن الإشارة هي أن هذا هو الوقت للشراء؛ أما بالنسبة للمصرفيين، فإنه الوقت لمنح القروض، وأولئك الذين يتشككون في أن تواجه الفقاعة نفس ورطة أسرى النص المدرسي: ليكن مفهوماً أن نتصرف بشكل محسوس فقط إذا تصرف الآخرون هكذا أيضاً.

ونظراً لكون ذلك لا يمكن الاعتماد عليه، فمن الأسلم الذهاب مع القطيع، والنتيجة لمثل هذا التصرف المعقول فردياً هي ازدهار في السكن والتسليف، يتبعه حتماً إفلاس فاحش، كما تتعثر الأسواق حين تكون هناك معلومات مخبَّأة ـ إذا عرف البائعون أكثر من المشترين، مثلاً ـ وحين لا تعكس الأسعار المدفوعة من أفراد الكلفات الاجتماعية تماماً، مثل التلوث، وكانت مثل هذه الإخفاقات واضحةً في المسير إلى الأزمة الحالية: كانت الرهونات العديمة القيمة محزومة كسندات آمنة كما يُفترض للمستثمرين؛ والمصارف لم تحلل في تكاليف الدين الرديء الأوسع عند تكوين القروض المتَّسمة بالمجازفة، وكان على صانعي السياسة أن يتدخلوا لكبح الزيادات المفرطة لكن أعجزتهم إيديولوجيا السوق الحرة.

ويمكن القول إن "كيف تفشل الأسواق" كتاب طموح، وكتاب ينجح في الأغلب، وبالرغم من عنوانه، فإنه يطرح بالأحرى قضيةً جيدة لاقتصاد السوق؛ وما يؤخذ عليه هو "وثنية السوق الحرة"، فدعوته إلى موازنة أفضل بين الاستقلال الذاتي ومراقبة الدولة يمكن أن تكون قد بدت بعيدة عن المركز قبل سنوات قليلة فقط، أما الآن فإن تقادمها هو في مجرى الأحداث على نحوٍ راسخ.

عن/The Economist

المقاصة الالكترونية..تثوير للعمل المصرفي بالعراق

ترجمة/ عادل العامل

يعني يوم صرف الأجور في العراق أن تأخذ معك إلى البيت قَدراً كبيراً من الأوراق النقدية وتدسها تحت فراشك أو في مخبأ ما تحت الأرضية قبل أن تجد وقتاً لزيارة مصرفك المحلي وتودع المال فيه! والحال هكذا، فإن لنقودك فائدتها تحت أرضية الحجرة لأن نظام الصيرفة في البلاد ما يزال لصيقاً بالماضي، فكل الإجراءات أو المعاملات تتم يدوياً، والسحب لا يمكن أن يجري إلا من فرع المصرف الذي تحفظ رصيدك لديه، وليس هنالك فعلياً مَن يشير عليك بما تفعل بنقودك ولا هناك طريقة لفتح حسابات توفير عالية الفائدة، وليس هناك تقريباً مكائن عدّادة مؤتمَنة عاملة، ونادراً ما تستعمل البطاقات البلاستيكية بأية حال للتسوّق والعمل التجاري.

لكن هذا النظام العتيق يمكن موازنته للتغيير، فقد بدأ نظام المقاصة الالكتروني العراقي بالعمل في فرع بغداد الرئيس من مصرف الرافدين، وهو أكبر المقرضين في العراق، وتمتلكه الدولة، ويمكن دفع الرواتب مباشرةً في الحسابات ويستطيع الناس أن يسحبوا أو يُودعوا في سبعة فروع أخرى في الخارج بمقاصة الكترونية أيضاً.

وقد قامت ((B-Plan Information Systems وهي شركة بريطانية، بنصب النظام بموجب عقد مع وزارة المالية العراقية، وهو يهدف إلى تغيير بقية فروع المصرف ببغداد في أيلول و جميع منافذ مصرف الرافدين الـ ١٤٧ عبر البلاد خلال سنة.

"وللمرة الأولى يمكنك أن تحوّل نقوداً بطريقة الكترونية بين أية فروع عاملة"، وفقاً لقول شيركو عبد، الرئيس التنفيذي للشركة، وهو بريطاني عراقي، وليس أمام المصارف العراقية الأخرى من خيار غير هذا الخيار الالكتروني.

والعقبة الكبيرة هنا هي النقص في الجهاز الوظيفي المؤهل، وتعتزم ((B-Planتدريب ١٠٠ شخص في المصرف لكن المطلوب هو ٧٠٠٠، وقد قال عبد معلقاً على ذلك إن ما تقوم به شركته من تدريب ليس سوى قطرة في المحيط.

إن التحويل الذي تأخر كثيراً في العراق إلى الصيرفة الالكترونية بشكل كامل ينبغي أن يساعد في كسب ود المستثمرين من الخارج وتنشيط الاقتصاد عموماً، ومصرف الرافدين يقيم ودائع بمقدار ١٥ بليون دولار يصعب استثمارها من دون مقاصة الكترونية.

ومن الصعب جداً تدبر أمر ١٥ بليون دولار على حاسبة، وستُحدث المقاصة الالكترونية ثورةً في الطريقة التي ستعمل بها هذه الأموال، كما قال لورنس هارغريفز، المنسق في الشركة المذكورة.

عن/ Economist

الاقتصادي | العدد (1685) السنة السابعة - الثلاثاء (29) كانون الاول 2009

بعد استقرار سعر صرفه

إقبال واسع على الادخار بالدينار بدلاً عن المصوغات الذهبية

■ بغداد/علي الكاتب

أتجه عدد من المواطنين على الادخار بالدينار العراقي بعد ثبات سعر صرفه في الأسواق الأمر الذي جعل المواطن العراقي يقبل على الادخار به عوضا عن المصوغات والحلي الذهبية ما يعكس حقيقة الثقة الكبيرة التي يوليها المواطن بالعملة المحلية مقارنة بالذهب.

ريم صبري موظفة في وزارة المالية تقول: ان استقرار سعر صرف الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية كالدولار والجنيه الإسترليني والين الياباني وغيرها من العملات الأخرى خلال الفترة الماضية شجعني على ادخار بعض المبالغ النقدية وإيداعها في المصارف عوضا عن شراء الذهب من الأسواق لغرض الادخار.

وتضيف: فبعد ان استقرت العملة المحلية لا مبرر هنا وراء اقتناء المصوغات الذهبية التي أصبحت ليست كما في السابق فالمعروض من المصوغات الذهبية في أسواقنا حاليا معظمه من المستورد الذي لا يمتاز بذات المواصفات التي اعتاد الناس على شرائها في السابق من المصنع محلياً الذي لا يضاهيه المعروض في الوقت الحاضر والذي يغلب عليها الطابع التجاري والمظهر البراق فقط في حين ان المواصفات الأخرى مثل الجودة والعيار المتعارف عليه في أسواق الذهب العراقية غير موجودين.

وتتابع: ومن هنا بدت النساء باستعماله لأغراض الزينة وليس للادخار لكونه لا يحمل المواصفات المطلوبة لذلك في حين انتفت الحاجة اليه كذخيرة للمستقبل ولأيام العوز، بل اقتصر استعماله للزينة فقط وبدأنا نلجأ الى الادخار بالدينار العراقي من جديد بعد التحسن الذي طرأ عليه في التعاملات المالية والاستقرار الذي شهده خلال الأعوام الماضية خاصة في دول العالم الأخرى على خلاف الوضع الذي كان عليه سابقا قبل سقوط النظام ما يعكس المستوى المرموق الذي وصلت اليه العملة العراقية في أسواق المال العالمية، كذلك لم يشمل الادخار في العملات الدينار العراقي فحسب، بل شمل كذلك العملة الأميركية (الدولار) خاصة بعد استقرار أسعاره العالمية في البورصات الدولية بعد الأزمة المالية العالمية التي أطاحت باقتصاديات الكثير من دول العالم خاصة في دول المنطقة ما شجع المواطنين على الادخار بالدولار أيضاً بعد ثبات أسعار صرفه في الآونة الأخيرة.

الخبير الاقتصادي في مصرف بغداد محمد وهيب يقول: ان التحسن الذي طرأ في المستوى الاقتصادي والمعيشي للمواطن العراقي والزيادات الكبيرة التي حدثت في رواتب الموظفين والمتقاعدين جعلتهم يقبلون على اقتناء المصوغات الذهبية بشكل واسع وهو ذات السبب الذي جعل المواطنين يفكرون في البحث عن أشياء أخرى غيرها للادخار وقد شجعهم استقرار العملات والدينار العراقي في أسواق المال على العودة من جديد للادخار بها وهذا يسجل حالة صحية في رغبات المواطنين تلك في البحث عن وسائل أكثر امنا وفائدة يجنونها من الادخار بالمصوغات الذهبية والادخار بالعملات المحلية والأجنبية، حيث لا يخفى على احد ان تجارة المصوغات الذهبية شهدت مبيعاتها وأسواقها ركوداً كبيراً بسبب كثرة المعروض من المستورد منها في السوق المحلية من دون وجود ضوابط الأمر الذي تسبب في قلة الطلب عليها سواء لأغراض الزينة ام لأغراض الادخار وهو موضوع في غاية الأهمية يجب الانتباه اليه لانه يعرض الكثير من الحرفيين والصناعيين والتجار والعمال وغيرهم الى البطالة والخسائر المالية والاقتصادية الكبيرة.

الاقتصادي
تحرير: عباس الغالبي
التغطيات والمتابعات: كريم محمد حسين
الاخراج الفني: ماجد الماجدي
التصحيح اللغوي: محمد السعدي
تصوير: سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

اقتصاديات

محطات اقتصادية

■ عباس الغالبي

لم يتبق من العام الحالي سوى يومين فقط بإصدار هذا العدد من ملحقنا الاقتصادي، لنكون بذلك قد أسدلنا الستار على الأنشطة والأحداث الاقتصادية على المستوى المحلي والعربي والعالمي.

وفي نظرة استرجاع للحدث المحلي الاقتصادي لم تبرز أمامنا أحداث وتطورات ونقلات نوعية تستحق التوقف والنظر باستثناء محاولات وصفها الخبراء انها متأخرة نوعا ما، وإذا وضعنا هذه الأحداث تحت خانة المحطات الاقتصادية فأننا نرى ان جولتي التراخيص الأولى والثانية وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها من أوساط برلمانية وسياسية وحتى اقتصادية تمثل الحدث الاقتصادي الأبرز محليا انطلاقا من كونها تسعى بحسب وزارة النفط الى زيادة الإنتاج والتصدير وجعله اكثر من ١١ مليون برميل يوميا على مدى الست سنين المقبلة، فضلا عن ان العقود المبرمة ضمن هاتين الجولتين تتضمن إدخال التقنية الحديثة في مجال الإنتاج النفطي العالمي.

اما المحطة الثانية التي نرى انها تندرج في إطار السعي لتفعيل وتنشيط حركة الاستثمار في العراق تلك هي المؤتمرات الاستثمارية التي عقدت داخل وخارج العراق ولاسيما في واشنطن ولندن وبرلين وباريس، حيث جعلت العراق يطل على نافذة الاستثمار الكبير املا بدخول الشركات العالمية سوق العمل العراقية .

> نظرة استرجاع للحدث المحلي الاقتصادي لم تبرز أمامنا أحداث وتطورات ونقلات نوعية تستحق التوقف والنظر باستثناء محاولات وصفها الخبراء انها متأخرة نوعا ما، وإذا وضعنا هذه الأحداث تحت خانة المحطات الاقتصادية فأننا نرى ان جولتي التراخيص الأولى والثانية وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها من أوساط برلمانية وسياسية وحتى اقتصادية تمثل الحدث الاقتصادي الأبرز محليا انطلاقا من كونها تسعى بحسب وزارة النفط الى زيادة الإنتاج والتصدير وجعله اكثر من ١١ مليون برميل يوميا على مدى الست سنين المقبلة

وماعدا هاتين المحطتين تندرج الفعاليات والأنشطة الاقتصادية الأخرى في إطار الواجب الفعلي والالتزام الطبيعي للمؤسسات الحكومية التي لم ترتق الى مستوى الانجاز المبدع الذي يتجاوز الالتزام الحقيقي في ظل غياب البرنامج الاقتصادي الحكومي على مدى الأربع سنين الماضية من عمرها .

وفي الوقت الذي لازال الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالاته الهيكلية ومن استشراء بعض الظواهر التي تلازمه منذ عام ٢٠٠٣، فانه بحاجة الى حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي تحتاج الى إمكانات فنية ومادية وسقف زمني ليس بالقليل، وكذلك فان الأمور تتجه الى إجراءات حكومية عاجلة وأخرى متوسطة المدى سعيا لأحداث دورة اقتصادية تتحرك فيها عجلة الإنتاج وتتفاعل فيها القطاعات الأخرى الرديفة للقطاعات الإنتاجية في ظل تحريك لمنظومة القطاع الخاص الذي يعاني من سبات وركود كبيرين، مع ضرورة الالتفات الى تجارب الاخرين من البلدان النامية التي خرجت من سطوة الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق، وعملت في فترة قياسية الى اعتماد طريقة التحول التدريجي الحذر الذي يعطي أهمية للاختلالات والتغيرات الطارئة والمفاجئة التي قد تعتري عملية التحول الى آليات اقتصاد السوق.

عام ٢٠٠٩ انتهى، ولم تسجل بوصلة الاقتصاد تغييرا وتطورا نوعيا، فقد يذهب البعض الى سطوة وتأثير القرار السياسي والتداعيات السياسية على المشهد الاقتصادي، ولازال اقتصادنا ريعيا احادي الجانب يعاني من انتشار بعض الظواهر القديمة-الحديثة كالبطالة والتضخم على الرغم من تناقصه، فيما سجلت الإحصائيات الحكومية ارتفاعا في مستوى خط الفقر، ويعترف الجميع باستشراء حالتي الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية، وضعف الخدمات وارتفاع في الأسعار ولاسيما المواد الغذائية، وتراجع في الإنتاج الزراعي المحلي.

abbas.abbas80@yahoo.com